

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتقرير مراقب الحسابات عليها

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه الى مايلي:-

١- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٠)، (١٩-١-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التتمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التتمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٢٩,٧ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير. وترى الشركة القابضة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداه فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٦٩٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى ويجلسه ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بنذب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٥ ليضع الخبير تقريره، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة القابضة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١٠)، (١٣-٢)، (٢٦-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة القابضة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وأشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٥-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة التابعة ولم تبدأ الشركة التابعة في إقامة أى مشروعات لاستخدام الرخصة. وتم إحالة الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - وقامت إدارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لالغائه بكل ما ترتب عليه من أثار وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفقتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة .

ويجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية الى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى الغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الاحالة اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ و بهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى الغاء الحكم السابق و اعادة المحاكمة مرة اخرى و تداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ سبتمبر ٢٠١٥.

٤- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٧-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية و ندرة الموارد من النقد بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية، و بما لها من تأثير علي زيادة مخاطر سعر الصرف و مخاطر التشغيل، تقوم كل من ادارة شركة عز الدخيلة للصلب - الاسكندرية (الشركة القابضة) وادارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بتطبيق سياسات استثنائية لإدارة تلك المخاطر، وذلك بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من مجلس الادارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

KPMG حازم حسن

محمد يحيى عبد الحميد



الإسكندرية في ١٧ مايو ٢٠١٥

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	الأصول
جنيه	جنيه		
١٠.٦٧٢.٦٠٧.٨٣٥	١٠.٥٢٠.١١٠.٣٨٢	(٤)،(٤-٣)	<u>الأصول طويلة الأجل</u> الأصول الثابتة (بالصافي)
١٨١.١٣٦.٧٨٧	١٦٨.٢٣٤.١٣٨	(٥)،(٥-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
١١٤.٩٣٤	١١٤.٩٣٤	(١-٦)،(١-٧-٣)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٣١.١٦٠.٣٦٨	٣٢.٠٦٢.٤٣٨	(٧)	إقراض طويل الأجل
<u>١٠.٨٨٥.٠١٩.٩٢٤</u>	<u>١٠.٧٢٠.٥٢١.٨٩٢</u>		إجمالي الأصول طويلة الأجل
			<u>الأصول المتداولة</u>
٥١.	٥١.	(٢-٦)،(٢-٧-٣)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٢.٨٩٤.٣٧٩.٤٨٨	٣.٦٥٤.٦١٦.٦٥٩	(٩)،(١٠-٣)	مخزون
١.٢٠٢.١٢٣.٥٠٠	٢.١٤٢.٠٩٣.٣٧٥	(١٠)،(١١-٣)	عملاء ومدينون
١.١٠٦.٧٢١	٢.٩٩٧.٠٦٢	(١-٢٢)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٤٣.١٢٤.٢٦٦	٥٠.٤٩٣.٣٤٨	(١١)،(٩-٣)	استثمارات مالية (أذون خزائنة)
١.٩٢١.٤٣٤.٢٧٦	٨٤٨.١٧٤.١٠٧	(١٢)،(١٢-٣)	النقدية بالبنوك والصندوق
<u>٦.٠٦٢.١٦٨.٣١١</u>	<u>٦.٦٩٨.٣٧٥.٠٦١</u>		إجمالي الأصول المتداولة
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
٣.٥٧٦.٣١٦.٦٨٩	٤.٤١٩.٢٣٦.٧٨١	(١٢)،(١٢-٣)	بنوك ارصدة دائنة
٢.١٦٠.٦٥٧.٨٦٤	٢.٢١١.٣٣٨.٥٤٨	(١٤)،(١٦-٣)	موردون وأرصدة دائنة أخرى
٢.٠٧٨.٤٨٢.٦٨٨	٢.٠٢١.٣٤٩.١١٢	(١-٢٢)	مستحق الى أطراف ذات علاقة
١.٣٣٥.٣٣٩.٨٩٤	١.١٢٢.١٠٢.٨٩١	(٢-١٣)،(١٥-٣)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد خلال عام
١٩٧.٢٢٢.٤١٨	١٩٩.٣٦٣.١٤٦	(١٥)،(١٧-٣)	المخصصات
٤٠٠.٩٤٨.٨٠٤	٤١.٧٨٦.٣٣٧	(٢٠-٣)	ضريبة الدخل
١.٢٣٢.٨٥٩	٣.٤٥٠.٢٩٠	(١٦)،(٢٠-٣)	التزامات نظام المعاش التكميلي
<u>٩.٧٥٠.٢٠١.٢١٦</u>	<u>١٠.٠١٨.٢٢٢.١٠٥</u>		إجمالي الالتزامات المتداولة
<u>(٣.٦٨٨.٠٣٢.٩٠٥)</u>	<u>(٣.٣١٩.٨٤٧.٠٤٤)</u>		(زيادة الالتزامات المتداولة علي الأصول المتداولة)
<u>٧.١٩٦.٩٨٧.٠١٩</u>	<u>٧.٤٠٠.٦٧٤.٨٤٨</u>		إجمالي الاستثمار (بعده)

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
تابع - الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	إيضاح رقم
٧ ١٩٦ ٩٨٧ ٠١٩	٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨	ما قبله - إجمالي الاستثمار ويتم تمويله على النحو التالي:
		حقوق الملكية
١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(١٨-٢) الاحتياطات
٥٢٧ ٩١٥ ١٣٣	٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	الأرباح المرحلة
٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	صافي (خسائر) / أرباح العام
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(١٨-٤)، (٣-١) الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة
٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨	٣٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	(٣-٣) فروق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
٣ ٧١١ ١١٣ ٣٨٢	٢ ٤٩٨ ٠٣٥ ١٨٥	
		يخصم:
(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	(٣-١٨)، (٣-١٤ج)
٣ ٢٠٩ ٣٢٨ ٤٣٦	٢ ٢٣٧ ٩٢٧ ٨٥٠	توزيعات أرباح فترية خلال العام
٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣	٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	(١-٣) صافي حقوق ملكية مساهمي الشركة القابضة
٤ ٢٠٦ ٢١٦ ٦٧٩	٣ ٠٥٥ ٤٥٤ ٤٣٥	(١-٣) حقوق الأقلية
		صافي حقوق الملكية
		الالتزامات طويلة الأجل
٢ ٢٠٦ ٨٩٨ ٧٧١	٣ ٦٢٠ ١٥٩ ٥٧٠	(٢-١-١٣)، (١٥-٣) قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠	٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٦	(١-٨)، (٣-٢٠د)
١٧ ٤٣٤ ٠٦٩	٣٧ ٢٥١ ٨٣٧	(١٦)، (٣-٢٠هـ)
٢ ٩٩٠ ٧٧٠ ٣٤٠	٤ ٣٤٥ ٢٢٠ ٤١٣	التزامات ضريبية موجلة
٧ ١٩٦ ٩٨٧ ٠١٩	٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨	التزامات نظام المعاش التكميلي
		إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

▪ تقرير مراقب الحسابات "مرفق".

▪ التاريخ: ١٧ مايو ٢٠١٥

رئيس مجلس الإدارة
مهندس / فاروق إلهي إبراهيم

عضو مجلس الإدارة المنتدب
محمد رائد الببلاوي

مدير القطاع الهالي
أحمد الطوبجي

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	إيضاح رقم	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>		
١٥ ٨٠٠ ٧١٧ ٥٥٠	١٤ ٠٧٦ ٩٥٩ ٠٧٢	(٣-١٨-أ)	المبيعات (بالصافي)
(١٣ ٧٣٩ ٨١٨ ٢٠٩)	(١٣ ٥٠٨ ٣٧٢ ٩٩٧)		تكلفة المبيعات
<u>٢ ٠٦٠ ٨٩٩ ٣٤١</u>	<u>٥٦٨ ٥٨٦ ٠٧٥</u>		مجمل ربح النشاط
٨٥ ٩٤٣ ٧٤٩	٤١ ١٠٠ ٣٧٠		إيرادات تشغيل أخرى
(١٢٥ ٠٥٤ ٩٢٦)	(١١٧ ٨٢٣ ٣٦٩)		مصروفات البيع والتوزيع
(٣٠٦ ٤٢٢ ٦١١)	(٣٤٣ ٥٧٧ ٦٥٨)		مصروفات إدارية وعمومية
(٤٤ ٨٣٧ ٦٩٣)	(٥٦ ٥٨٣ ٦٣٠)		مصروفات تشغيل أخرى
<u>١ ٦٧٠ ٥٢٧ ٨٦٠</u>	<u>٩١ ٧٠١ ٧٨٨</u>		الأرباح الناتجة من التشغيل
١٤٢ ٤٤٢ ٧٤١	٧١ ٨٤٨ ٨٤١	(٣-١٨-ب)	إيرادات تمويلية
(٥٦٠ ٧١٠ ٨٠٠)	(٦٠٤ ٢٩٠ ٤٥٣)	(٣-٢٠-ب)	مصروفات تمويلية
<u>(٤١٨ ٢٦٨ ٠٥٩)</u>	<u>(٥٣٢ ٤٤١ ٦١٢)</u>		صافي (المصروفات) التمويلية
١ ٢٥٢ ٢٥٩ ٨٠١	(٤٤٠ ٧٣٩ ٨٢٤)		صافي (الخسائر) / الأرباح قبل الضرائب
(٤٠٠ ٩٤٨ ٨٠٤)	(٤١ ٧٨٦ ٣٣٧)	(٣-٢٠-د)	ضريبة الدخل
(٥٣ ٤٨٥ ٣٥٧)	٨٠ ٣٦٤ ٣٤٣	(٣-٢٠-د)، (٨)	الضريبة المؤجلة
<u>٧٩٧ ٨٢٥ ٦٤٠</u>	<u>(٤٠٢ ١٦١ ٨١٨)</u>		صافي (خسائر) / أرباح العام بعد الضريبة
			ويتم توزيعه كما يلي:-
٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(١٦٧ ٥٢٠ ٩٦٠)	(٢٠٢ ٨٥٧ ٥٢٧)		نصيب الأقلية في خسائر الشركات التابعة
<u>٧٩٧ ٨٢٥ ٦٤٠</u>	<u>(٤٠٢ ١٦١ ٨١٨)</u>		صافي (خسائر) / أرباح العام
٥٧,٠١	(١٥,٢١)	(٣-٢١)، (٢٠)	النصيب الأساسي للسهم في صافي (خسائر) / أرباح العام (جنيه/سهم)

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣/١٢/٣١ جنينه	٢٠١٤/١٢/٣١ جنينه	إيضاح رقم	
١ ٢٥٢ ٢٥٩ ٨٠١	(٤٤٠ ٧٣٩ ٨٢٤)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥٩٦ ٤٧٥ ٢٢١	٦٣٠ ٠٤٠ ٠٨٨	(٤-٣)،(٤)	صافي (خسائر) / أرباح العام قبل الضرائب وحقوق الأقلية
(٤٧٨ ٧٤٦)	(١٢ ٢٧٤ ٢٨٨)		تسويات لمقابلة صافي (الخسائر) / الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥٥٧ ٤٣٤ ٦٤٨	٥٩٣ ٧٩١ ٨٩٧	(٣-٢٠ب)	إهلاك الأصول الثابتة
(٨٨ ٠٠٨ ٣٤٤)	(٦٥ ٥٧٣ ٣٦٣)		أرباح رأسمالية
(٥ ٣٠٢ ٥٤٧)	(٤ ٤٥٦ ٣١٢)		فوائد تمويلية
(٤٧ ٥٥٥ ٤١٣)	٨ ٨٥٦ ٥٩٨	(٣-٢)	إيرادات فوائد دائنة
--	٤٦٥ ٣٥٤	(٩)	إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزنة
(١٣ ٧٨٩ ٧٥٠)	(٣٧ ٢٠٠)		فروق أسعار صرف عملات أجنبية
٨ ٦٢٤ ٠٠٠	٩ ٥٨٥ ٢٢٩		خسائر الإضمحلال في قيمة المخزون
(٤ ٤٢٩ ٣٤٦)	--		رد خسائر الإضمحلال في قيمة العملاء والارصدة المدينة
(١ ٥٧٦ ٤٣٨)	(١ ٨١٩ ١٦٦)		مخصصات مكونة خلال العام
٣ ٢٧٦ ١٥٢	١ ٦٤١ ٩٥٨		مخصصات انقفي الغرض منها
١٥ ٠٦٩ ٥٨٨	١٦ ٥٣٢ ٧٤٠		استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لإقراض طويل الأجل
٢ ٢٧١ ٩٩٨ ٨٢٦	٧٣٦ ٠١٣ ٧١١		فروق ناتجة عن التغير في القيم العادلة للإقراض طويل الأجل
٤٢٩ ٥٧٥ ٥٢٣	(٧٤٦ ٨٤٦ ٥٩١)		الفروق الناشئة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
(٤٧١ ٣١٣ ٥١٠)	(٧٦٧ ١٠٢ ٩٥١)		أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
٣٧٠ ٤٠٧ ٠٦٨	(٢٧٠ ٠٨٦ ٥٥١)		التغير في المخزون
٣ ٥٩٧ ٣٤٠	٥ ٠٩٧ ٤٦٠		التغير في العملاء والمدينون والمستحق من أطراف ذات علاقة
٢ ٦٠٤ ٢٦٥ ٢٤٧	(١ ٠٤٢ ٩٢٤ ٩٢٢)		التغير في الموردين والارصدة الدائنة الأخرى والمستحق لأطراف ذات علاقة
(١٢ ١٥٦ ٥٤٣)	(٧ ٤٤٤ ٥٠٠)		التزامات نظام المعاش التكميلي
(٢٧٤ ٨٤٨ ٠٨٠)	(٤٠٠ ٩٤٨ ٨٠٤)		المستخدم من المخصصات
(٥٥٥ ٩٨٨ ٨٩٢)	(٥٨٩ ٤٤٥ ٣٧٩)		ضرائب الدخل المدفوعة
--	(١٠ ٢٥٠ ١٠٠)	(٢٧)	فوائد مدفوعة
(١٩٢ ٧٩٨ ٦٢٤)	(٢٠١ ٣١٧ ٩٢٠)	(٣-١٤ج)	غرامات مدفوعة
١ ٥٦٨ ٤٧٣ ١٠٨	(٢ ٢٥٢ ٣٣١ ٦٢٥)		توزيعات ارباح مدفوعة للعاملين ومكافأة مجلس الادارة
(٢٨١ ٦٥٧ ٠١٨)	(٢٨٤ ٧٩٣ ٠٠١)	(٥)،(٤)	صافي النقدية (المستخدمة في) / المتاحة من أنشطة التشغيل
٤٧٨ ٧٤٦	١٢ ٣٢٠ ٣٧٣		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٣٢ ٣٦٨ ٠٩٣)	(٢٠ ٧١٥ ٩٤٥)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
١٦ ٢٥١ ١٥٦	١٥ ٥٩٣ ٧٧٣		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
٢٣٧ ٠٢٥ ٠٠٠	١٩٢ ٩٥٠ ٠٠٠	(١١)	مدفوعات لإقراض الغير
(٢٢٧ ٨٣٧ ٥٦٥)	(١٩٥ ٨٦٢ ٧٧٠)	(١١)	مقبوضات من استرداد استثمارات مالية (أذون خزنة)
٨٨ ٠٠٨ ٣٤٤	٦٥ ٥٧٣ ٣٦٣		مدفوعات لاقتناء استثمارات مالية (أذون خزنة)
(٢٠٠ ٠٩٩ ٤٣٠)	(٢١٤ ٩٣٤ ٢٠٧)		إيرادات فوائد محصلة
٥٩٧ ٨٦٣ ٥٤٤	٩٧ ٥٥١ ٢٦٨	(١٣)	صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(١ ٤١٧ ٧٥٦ ٥٣٢)	(٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤)	(١٣)	مقبوضات من عقود قروض
--	١ ٨١٢ ٢٩٢ ٩٧٤	(١٣)	مدفوعات عن أقساط قروض
--	(٤٠٥ ١٢٤ ٩٧٠)		مقبوضات من تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
١ ١١٦ ٦٤٦ ٣١٨	٨٦٠ ٦٢٢ ٧٤٥		مدفوعات عن تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
(٦٦٨ ٩١٧ ٨٢١)	(٦٠٢ ٣٧٣ ٤٨٥)	(٣-١٤ج)	مقبوضات من بنوك - تسهيلات ائتمانية
(٨٩٦ ٥٠٦ ٧٣٥)	٩٢٤ ٦٩٦ ٧٧٤		توزيعات نقدية مدفوعة للمساهمين
(١ ٢٦٨ ٦٧١ ٢٢٦)	٢ ٣٢٨ ٣٧٩ ٥٩٢		التغير في الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
٩٩ ٧٠٢ ٤٥٢	(١٣٨ ٨٨٦ ٢٤٠)		صافي النقدية المتاحة من / (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٤ ٢٤٥ ٢٧٥	١ ٢٢١ ٦٦١	(٣-٣)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
٥٨٠ ٩٥٢ ٨٣٧	٦٨٤ ٩٠٠ ٥٦٤		فروق ترجمة قوائم مالية
٦٨٤ ٩٠٠ ٥٦٤	٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥	(١٢)	النقدية وما في حكمها أول العام
			النقدية وما في حكمها آخر العام

الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

رقم	إيضاح	رأس المال المصدر والمنفوع	الاحتياطيات	الفرق الناتج عن عمليات		فروق ترجمة		توزيعات	صافي
				الاقتناء لشركت تابعة	تحت سيطرة مشتركة	الأرباح المرحلة	القوائم المالية بالعملات الأجنبية		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
(٢٧)	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٦٢٧ ٨٨٠ ٢٤٢	٢٠٤ ٣٧٠ ٩٣٦	٦١٠ ٣٨٥ ٢٤٣	٢ ٩٩٢ ٠٣٧ ١٤٨	١ ٠٧١ ٣٤٠ ٨٢٧	٤ ٠٦٣ ٣٧٧ ٩٧٥
	--	--	--	٦١٠ ٣٨٥ ٢٤٣	--	(٦١٠ ٣٨٥ ٢٤٣)	--	--	--
	--	--	--	(٣٥١ ٢٩٧ ٥٨٤)	--	--	٣٥١ ٢٩٧ ٥٨٤	--	--
	--	--	--	(٣٥٩ ٠٥٢ ٧٦٨)	--	--	(٣٥٩ ٠٥٢ ٧٦٨)	(٨٧٨ ٧٣١)	(٣٥٩ ٩٣١ ٤٩٩)
	--	--	--	--	--	--	--	(١٦٥ ٨٥٠ ٣٦٢)	(١٦٥ ٨٥٠ ٣٦٢)
	--	--	--	--	--	--	--	٩٢ ٢٧٦ ٥٠٩	٢٠٥ ٠٥٨ ٩١١
	--	--	--	--	١١٢ ٧٨٢ ٤٠٢	--	--	١١٢ ٧٨٢ ٤٠٢	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠
	--	--	--	--	--	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	--	--	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠
	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٥٢٧ ٩١٥ ١٣٣	٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	٣ ٧١١ ١١٣ ٣٨٢	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣	٤ ٧٠٨ ٠٠١ ٦٢٥
	--	--	--	--	--	--	--	--	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)
	--	--	--	--	--	--	--	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)
	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٥٢٧ ٩١٥ ١٣٣	٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	٣ ٢٠٩ ٣٢٨ ٤٣٦	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣	٤ ٢٠٦ ٢١٦ ٦٧٩
	--	--	--	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	--	(٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠)	--	--	--
	--	--	--	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	--	--	٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦	--	--
	--	--	--	(٥٤٢ ٢٨٨ ٩٩٨)	--	--	--	(٥٤٢ ٢٨٨ ٩٩٨)	(٥٤٣ ٥٨٤ ٠٧٠)
	--	--	--	--	--	--	--	--	(٢٠٢ ٨٥٧ ٥٢٧)
	--	--	--	(٢٠٤١ ٨٤٢)	--	--	--	(٢٠٤١ ٨٤٢)	(٣ ٧١٢ ٤٤٠)
	--	--	--	--	--	--	--	--	٥٨ ٨٠٣ ٤١٩
	--	--	--	--	٣٢ ٣٤١ ٨٨٠	--	--	٣٢ ٣٤١ ٨٨٠	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)
	--	--	--	--	--	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	--	--	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)
	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	٣٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	٢ ٤٩٨ ٠٣٥ ١٨٥	٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	٣ ٣١٥ ٥٦١ ٧٧٠
	--	--	--	--	--	--	--	--	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)
	--	--	--	--	--	--	--	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)
	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	٣٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	٢ ٢٣٧ ٩٢٧ ٨٥٠	٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	٣ ٠٥٥ ٤٥٤ ٤٣٥

الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجارى تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.
- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجارى في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.
- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.
- مقر الشركة العجمي- البيطاش، الإسكندرية - مصر. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس/ فاروق زكى إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ/ محمد رائد الببلاوى.

١-١ الشركات التابعة

فيما يلي بيان بنسبة الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والتي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة:-

نسبة المساهمة		
٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
مساهمات مباشرة		
٩٠%	٩٠%	- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)
٥٥%	٥٥%	- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)
مساهمات غير مباشرة		
٨٧%	٨٧%	- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (ش.م.م) (شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")

١-١-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

- تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجارى برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة فى الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، ونشاط التخزين والاتجار فى جميع أنواع الزيوت والشحوم والسولار ونشاط التأجير التمويلي.
- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.
- مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة - قطعة رقم ٦ - الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الأدارى لشركة العز الدخيلة للصلب - الدخيلة - الإسكندرية - مصر.

- ٢-١-١ **شركة العز لصناعة الصلب المسطح**
- تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة" - شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً - وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.
 - وفي ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ في ٥ مايو ٢٠٠٨ والذي تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يختص بإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال بعض الصناعات والتي منها صناعة الحديد والصلب فقد تم محور عبارة "نظام المناطق الحرة الخاصة" من أسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجاري بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.
 - يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في إنتاج لفائف وشرائط الصلب المسطح المدرفلة على الساخن والمدرفلة على البارد والمعالجة بالأحماض والزيت وإننتاج ألواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماض والزيت والحديد الإسفنجي والجبر المحروق ومربعات وبلاطات الصلب.
 - واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كالإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.
 - بدأ التشغيل الفعلي للمصنع اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٤ بصدر شهادة القبول النهائي للمصنع.
 - بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١١ بصدر شهادة الاستثماري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
 - بدأ التشغيل الفعلي لمصنع حديد التسليح اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢ بصدر شهادة الاستثماري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
 - بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكي ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً للقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكي للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥٪ من رأس المال بعد الزيادة. وذلك تحقيقاً لإستراتيجية شركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية (الشركة القابضة) في النمو والتكامل.
 - وقد تم سداد الدفعة الثالثة والأخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثل ٣٣,٣٪ من تلك الزيادة بناءً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالي المسدد مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي والذي يمثل ١٠٠٪ من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.
- ٣-١-١ **شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيبوكات**
- تأسست شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيبوكات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.
 - يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم المواسير والمسيبوكات ومستلزمات الإنشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.

- ٢- **أسس إعداد القوائم المالية المجمعة**
- أ- **الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين**
يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- ب- **أسس القياس**
تعد القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية معدلة إلى قيمتها العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع - إن وجدت.
لأغراض العرض تم استخدام التويب المتداول وطويل الأجل في الميزانية المجمعة ، بينما تم تحليل المصروفات في قائمة الدخل المجمعة على أساس وظيفي. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة.
- ج- **عملة التعامل وعملة العرض**
يتم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.
- د- **استخدام التقديرات والحكم الشخصي**
إن إعداد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراسات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءً على ذلك تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.
هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراسات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.
- وفيما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-
- ١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٨، ٢٤).
 - ٢- الإضمحلال في قيم العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١٠).
 - ٣- الإضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمتاحة للبيع (إيضاح رقم ٦).
 - ٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٣-٤ج).
 - ٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٥).
 - ٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ١٧).
- ٣- **أهم السياسات المحاسبية المطبقة**
السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة ولدى جميع شركات المجموعة.
- ٣-١ **أسس التجميع**
تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد هذه السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي:-

- يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب حقوق الأقلية في الشركات التابعة بجانب الالتزامات.
- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الاضمحلال في قيمة الأصول المتبادلة مما قد يتطلب الاعتراف به في هذه القوائم المالية المجمعة.
- إظهار نصيب حقوق الأقلية في الشركات التابعة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالي المجمع وكذا إظهار نصيب الأقلية في صافي أرباح العام بعد الضريبة في بند مستقل قبل تحديد أرباح الشركة القابضة بقائمة الدخل المجمعة ويتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ويتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.
- لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.
- في حالة عمليات الاقتناء التي تتم لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصصة الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك الشركة القابضة بحساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية متفق على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.

وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية التي ليس لها سعر صرف معلن مقابل الجنيه المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الأمريكي كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجنيه المصري.

وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال العام وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة بقائمة الدخل المجمعة.

٣-٣ القوائم المالية للكيانات التابعة بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية المجمعة. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل المجمعة باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المعد عنها قائمة الدخل المجمعة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المجمعة ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة في بند فروق ترجمة قوائم مالية مجمعة بالعملة الأجنبية. ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة، يتم ترجمة قائمة التدفقات النقدية للشركة التابعة المذكورة بمتوسط سعر الصرف خلال السنة المالية.

٤-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- **الاعتراف والقياس الأولي**
يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٤ج) وأى اضمحلال فى قيمتها (٣-٣ب).
تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول فى حالة إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التى تستلزمها عملية انشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفى الموقع والغرض الذى تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذى توجد به هذه الأصول.
يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التى تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- **التكاليف اللاحقة على الاقتناء**
يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدها.

ج- **الإهلاك**
يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الاراضى، بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدر سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر:-

العمر الإنتاجي المقدر (سنة)	البيان
٥٠	مباني وإنشاءات
٣٣,٣	مباني الإدارة
٢٥	مباني المصانع
	إنشاءات
٢٥	آلات ومعدات
٢٠	مصانع الاختزال المباشر
٢٥-٢٠	مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
٤٠-٤	باقي المصانع
	آلات أخرى
٥	وسائل نقل وانتقال
٤	سيارات ركوب وانتقال
٢	دراجات بخارية ووسائل نقل داخلي
١٠	دراجات
	أخرى
١٠-٤	عدد وأدوات
٦,٦-٤	أثاث ومعدات مكاتب
١٠-٥	أثاث ومعدات حاسب آلي
	أثاث معدات مكاتب

٥-٥ يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة بين إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتنيت من أجله.

٦-٣ تكلفة الاقتراض

يتم تحميل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل في الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسمة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبدأ رسمة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلي على الأصل وخلال الفترة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسمة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

٧-٣ الاستثمارات

١-٧-٣ ١-٧-٣ استثمارات مالية في شركات شقيقة

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة نفوذ مؤثر بها على نشاطها المالي والتشغيلي. النفوذ المؤثر عندما يكون للمجموعة حصة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حق التصويت. الاستثمارات في شركات شقيقة تم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمنى لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة. في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال في قيمة الاستثمار.

٢-٧-٣ ٢-٧-٣ استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في سوق نشط ولا تتوفر المعلومات الضرورية لتقييمها بأحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.

٨-٣ ٨-٣ استثمارات في شهادات إيداع

يتم إثبات الاستثمارات في الشهادات الإيداعية بتكلفة اقتنائها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.

٩-٣ ٩-٣ استثمارات مالية (أذون خزانية)

يتم تقييم الاستثمارات المالية في أذون الخزانية - إن وجدت - بتكلفة إقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة الإسترادية خلال المدة من تاريخ الإقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة في الفترة التي يتحقق فيها.

١٠-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهمات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

ب- الخردة المتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.

ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة وغير مباشرة).

هـ- يتم إثبات المخزون من البضائع بغرض البيع بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في نهاية العام بالتكلفة وتحتسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بالنسبة للخامات وبطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهمات والمستلزمات الأخرى.

١١-٣ العملاء والمدينون وأوراق قبض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة الا اذا كان تاريخ استحقاقها وفقاً للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المجمعة في هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة ويتم القياس الأولي لها بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي مخصوصاً منها أي خسائر اضمحلال في قيمتها (٣-١٣أ).

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأذون الخزانة ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من ادارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

١٣-٣ الاضمحلال**أ- الأصول المالية**

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعة إلى قائمة الدخل المجمعة إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الاضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الاضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعة.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل .

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الاضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٣-١٤ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية المجمعة.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية المجمعة وتبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعة.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

٣-١٥ القروض

يتم الاعتراف أولاً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

١٦-٣ **موردون وأرصدة دائنة أخرى**
يتم الاعتراف الاولي بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوما منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي- كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

١٧-٣ **المخصصات**
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لظهور افضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

١٨-٣ **الإيراد**
أ- **البضاعة المباعة والخدمات المقدمة**
يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- **الفوائد الدائنة**
يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

١٩-٣ **حصة العاملين في الأرباح**
وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة وكالتزام خلال السنة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

٢٠-٣ **المصروفات**
يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

أ- **مدفوعات الإيجار**
يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المجمعة على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجابية المحصلة بقائمة الدخل المجمعة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.

ب- **الفوائد المدينة**
يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المجمعة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (الساري) وفقاً لأساس الاستحقاق.

ج- نظام التأمينات والمعاشات للعاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة علي قائمة الدخل المجمعة طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- ضريبة الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح العام كلا من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية المجمعة والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة، وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للعام بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعة بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

هـ- نظام المعاشات التكميلية للعاملين

تمنح كلاً من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراسنيل (شركة تابعة) العاملين لديهم نظم مزايا المعاش التكميلي ويعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الإلتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "التزامات نظام المعاش التكميلي" لتغطي جملة هذه الإلتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير اكتروارى مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. وتتطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخيم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الاصول من التزام نظم المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠% من القيمة العادلة لأصول اللائحة أو ١٠% من القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية الفترة المالية السابقة أيهما اعلي. وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها عالية يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركين في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحققت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل (تكلفة نظام المعاش التكميلي).

٣-٢١ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٤ - الأصول الثابتة

الأراضي	مباني*	آلات*	وسائل نقل	أثاث ومعدات	معدات	الإجمالي		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
٥٣٤ ٧٨٣ ٧٠٣	٣ ٨٣٣ ٨٤٤ ٩٩١	١٤ ٣٦٦ ٣٦٣ ٣٨٢	١٤١ ٧٩٢ ٢٢٤	٥٣ ٦٧٤ ٥٧٥	٣٨ ٩١٣ ٨٢٣	٢٣ ٦٣٩ ٩٨٨	١٨ ٩٩٣ ٠١٢ ٦٨٦	التكلفة في أول يناير ٢٠١٤
--	٢٧ ٥٥١ ٣٠٨	٢١٢ ٢٩٩ ٢٩٧	٣٦ ٩٤٦ ٧٣٣	٦ ٥٨٣ ٢٤٠	١٠ ٢٨٧ ٧١٦	٤ ٧٥١ ٢٤٧	٢٩٨ ٤١٩ ٥٤١	الإضافات خلال العام
--	(٥٩ ٩٦٢)	(٥٦ ٠٣٣ ٣٤٤)	(٢٠ ٥٩٠ ٥٤٦)	--	(٩١٨ ٢٨٩)	(١ ٣٤٢ ٣٨٩)	(٧٨ ٩٤٤ ٥٣٠)	الاستبعادات خلال العام
٢ ٦٧٢ ٩٨٥	٧١ ٠٥٧ ٧٤٥	١٦٠ ٨١٤ ٣٦٤	٦٠ ٦٠٨	١ ٠٦٨ ٥٧٢	٤٠٤ ٦٨٧	--	٢٣٦ ٠٧٨ ٩٦١	فروق عملة
٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	٣ ٩٣٢ ٣٩٤ ٠٨٢	١٤ ٦٨٣ ٤٤٣ ٦٩٩	١٥٨ ٢٠٩ ٠١٩	٦١ ٣٢٦ ٣٨٧	٤٨ ٦٨٧ ٩٣٧	٢٧ ٠٤٨ ٨٤٦	١٩ ٤٤٨ ٥٦٦ ٦٥٨	التكلفة في ٣١/١٢/٢٠١٤
--	١ ١٧٣ ٨٣٣ ٤٠٧	٦ ٩٨٣ ٣٤٢ ٣٢١	٩٠ ٥٧٩ ٣٨٧	٣٢ ٢٠١ ٩١٦	٢٨ ٣٩٣ ٢٢٩	١٢ ٠٥٤ ٥٩١	٨ ٣٢٠ ٤٠٤ ٨٥١	مجمع الإهلاك في أول يناير ٢٠١٤
--	٩١ ٦٠٦ ٢٩٩	٥٠٨ ٠٤٣ ٢٢٤	١٨ ٥٩٩ ٥٤٥	٥ ٢٧٧ ٧٧١	٣ ١٢١ ٩٢٧	٣ ٣٩١ ٣٢٢	٦٣٠ ٠٤٠ ٠٨٨	إهلاك العام
--	(٣١ ٩٨٠)	(٥٦ ٠٣٣ ٣٤٤)	(٢٠ ٥٨٣ ٤٤٦)	--	(٩١٨ ٢٨٩)	(١ ٣١١ ٤٩٤)	(٧٨ ٨٧٨ ٥٥٣)	مجمع إهلاك الاستبعادات
--	١٠ ٧٦١ ٦٥٤	٤٥ ١٧٩ ٩٣٦	٥٥ ٩١٢	٥٣٢ ٢٩٧	٣٦٠ ٠٩١	--	٥٦ ٨٨٩ ٨٩٠	فروق ترجمة
--	١ ٢٧٦ ١٦٩ ٣٨٠	٧ ٤٨٠ ٥٣٢ ١٣٧	٨٨ ٦٥١ ٣٩٨	٣٨ ٠١١ ٩٨٤	٣٠ ٩٥٦ ٩٥٨	١٤ ١٣٤ ٤١٩	٨ ٩٢٨ ٤٥٦ ٢٧٦	مجمع الإهلاك في ٣١/١٢/٢٠١٤
٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	٢ ٦٥٦ ٢٢٤ ٧٠٢	٧ ٢٠٢ ٩١١ ٥٦٢	٦٩ ٥٥٧ ٦٢١	٢٣ ٣١٤ ٤٠٣	١٧ ٧٣٠ ٩٧٩	١٢ ٩١٤ ٤٢٧	١٠ ٥٢٠ ١١٠ ٣٨٢	صافي الأصول الثابتة في ٣١/١٢/٢٠١٤
٥٣٤ ٧٨٣ ٧٠٣	٢ ٦٦٠ ٠١١ ٥٨٤	٧ ٣٨٣ ٠٢١ ٠٦١	٥١ ٢١٢ ٨٣٧	٢١ ٤٧٢ ٦٥٩	١٠ ٥٢٠ ٥٩٤	١١ ٥٨٥ ٣٩٧	١٠ ٦٧٢ ٦٠٧ ٨٣٥	صافي الأصول الثابتة في ٣١/١٢/٢٠١٣
--	١٣٢ ١٤١ ٢٠٠	٢١٧ ٦٢٧ ٨٨٣	٥٨ ٧٢٣ ٩١٧	١٥ ٣٣٤ ٨١٢	٢٣ ٠٥١ ١١٤	٥ ٠٠١ ٣٨٣	٤٥١ ٨٨٠ ٣٠٩	اصول مهلكة دفترياً ولا تزال تعمل

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراه من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة - أفراد وجهات مختلفة) إيضاح رقم (٢٥-٤).
- طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهناً عقارياً وتجارياً ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعاونة والتأمين الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك رويل بنك - أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية) - (إيضاح رقم ١٣).
- تتضمن تكلفة الأراضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بغرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجارى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.
- الأراضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبنى الإداري للشركة - لم يتم توثيقها بعد بإسم الشركة حتى تاريخه.
- يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الشركة القابضة.
- لم يتم بعد توثيق عقد شراء الأرض المخصصة لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة والشركة في سبيل استيفاء الشروط والتراخيص اللازمة لإتمام التوثيق.
- قامت شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) بالحصول على رخصة مؤقتة من هيئة المجتمعات العمرانية - جهاز مدينة السادس من أكتوبر لمدة ٣ سنوات حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٣. ووفقاً لمذكرة المستشار القانوني للشركة فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والتراخيص اللازمة للتشغيل فإن الوضع القانوني بشأن قرار التخصيص مستقر وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات الإدارية المعنية.

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١		
جنيه		جنيه		
				مشروعات تحت التنفيذ
				مشروعات تحت التنفيذ - الشركة القابضة*
٤١.٠٦٨.٠٢٧	٣٠.٢٧٤.١٧٣	مباني وإنشاءات		
٧٥.٩٥٣.١٦٦	٣٧.٥٨٨.٣٢٨	آلات ومعدات تحت التركيب		
٥٠.٠٩١.٦١٤	٢٦.٧٥٤.٢١٢	دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة		
١٦٧.١١٢.٨٠٧	٩٤.٦١٦.٧١٣			
				مشروعات تحت التنفيذ - شركة العز لصناعة الصلب
				المسطح "شركة تابعة"
٢.٤٧٢.٣٦٤	٤٦٢.٤٨٥	مباني وإنشاءات		
٧٠٠.٠٢٧	٤٥.٣٢٦.٢٠٥	آلات ومعدات		
٩.٣٩٦.٣٤٨	٤.٠٣٢.٥٩٠	دفعات من تحت حساب شراء أصول ثابتة		
١٢.٥٦٨.٧٣٩	٤٩.٨٢١.٢٨٠			
				مشروعات تحت التنفيذ - شركة حديد للصناعة والتجارة
				والمقاولات - كونتراستيل - شركة تابعة
				المجمع الإداري بيرج العرب
٤٧٠.٧٨٥	٤٧٠.٧٨٥	الأراضي		
٨٧٢.٥٣٢	٨٧٢.٥٣٢	مباني تحت التنفيذ		
١.٣٤٣.٣١٧	١.٣٤٣.٣١٧			
				مصنع تكسير الخبث وفصل المعادن
	١٩.٧٠٥.٢١٢	إعتمادات مستندية لشراء أصول		
--	٢.٢٠٧.٥١٨	دفعات مقدمة لشراء أصول خاصة بالمشروع**		
١١١.٩٢٤	٥٠.٥٧٥٣	مصروفات متعلقة بتكلفة إنشاء مصنع		
١١١.٩٢٤	٢٢.٤١٨.٤٨٣			
١.٤٥٥.٢٤١	٢٣.٧٦١.٨٠٠			
				مشروعات تحت التنفيذ - شركة مصر لصناعة لوازم
				المواسير والمسيبوكات "شركة تابعة"
--	٣٤.٣٤٥	مباني وإنشاءات		
--	٣٤.٣٤٥			
١٨١.١٣٦.٧٨٧	١٦٨.٢٣٤.١٣٨			

* يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي تخص الشركة القابضة والتي لم يتم الانتهاء منها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وهي كالاتي:-

- ١- مشروع إنشاء سور أرض بزنان وحجرات المحولات.
- ٢- مشروع ناقل الخرقة.
- ٣- مشروع تصنيع سيارات نقل خرقة.
- ٤- مشروع نظام الإنذار ضد الحريق.
- ٥- مشروع ساحة تخزين مربعة البيليت.
- ٦- الأعمال الإنشائية بمصنع المسطحات.
- ٧- مشروع ERP System - نظام سيمنتك.
- ٨- توريد الموازين بمصنع خدمات المسطحات.
- ٩- توريد حلل الخبث (٨٠ طن).
- ١٠- مشروع سور الأرض الجنوبية.
- ١١- تصنيع البواتق.
- ١٢- المبني الإداري للقطاع المالي بالقاهرة وكذا مبني خدمات العملاء بالإسكندرية.

** يتمثل البند في قيمة المعادل بالجنيه المصري للغطاء النقدي مقابل الاعتماد المستندي الصادر من بنك الإمارات دبي الوطني (BNP سابقا) والخاص بشركة كونترا ستيل (شركة تابعة) لصالح المورد دانييلي - إيطاليا بمبلغ ٧٠٠.٦٣٠ يورو يمثل ٩٠٪ من قيمة المعدات المتعاقد عليها لإنشاء مصنع كسارة الخبث بالإضافة الي قيمة ١٠٪ المتبقية والبالغة ٣٠٠.٢٢٩ يورو والمعادل بمبلغ ٢,٢ مليون جنيه مصري والتي تم سدادها كدفعة مقدمة مقابل خطاب ضمان صادر من المورد لصالح الشركة وبالتالي تصبح قيمة معدات المصنع مسددة بالكامل وسيتم توريد تلك المعدات خلال عام ٢٠١٥ (إيضاح ٢٤-١).

٢٠١٣/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١		
جنيه		جنيه		
				٦- الاستثمارات
				١-٦ استثمارات مالية في شركات شقيقة
٨٩ ٩٣٤	٨٩ ٩٣٤			قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقا لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠٪ من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٦٠٠ ألف جنيه.
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠			قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال).
١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤			
				٢-٦ استثمارات مالية متاحة للبيع
١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦			قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٪ من رأس المال)*.
(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)	(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)			يخصم: خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات
--	--			
٥١٠	٥١٠			قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة EZDK Steel UK LTD (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال) - تم وضعها تحت إدارة شركة BDO LLP البريطانية لتعثرها المالي إيضاح رقم (٦-٢٥).
٥١٠	٥١٠			
١١٥ ٤٤٤	١١٥ ٤٤٤			
				إجمالي الاستثمارات
				* قرر مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ الموافقة على قيام الشركة بالإكتتاب في زيادة رأسمال الشركة العربية للصلب المخصوص (أركوستيل) بما قيمته ٦,٤ مليون جنيه مصري بشرط قيام شركة أركوستيل بإستكمال الحزمة التمويلية لمشروعات التوسع بها ولم يتم البدء في الإجراءات التنفيذية لتفعيل قرار تلك الزيادة حتى تاريخه.
				٧- إقراض طويل الأجل
				١-٧ يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقا لما يلي:-
٨ ٦٥٦ ٢٦٤	٩ ٧٩٠ ٣٩١	إيضاح رقم		سلف العاملين تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
١٧ ٦٦٩ ٤٢٨	١٧ ٦٦٤ ٥٩٠	(١٠)،(٢-٧)		القيمة الحالية لقروض إسكان للعاملين يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
١ ٦١٧ ٠٤٩	١ ٢٧٧ ١٧٠	(١٠)،(٤-٧)		القيمة الحالية لقروض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) ويسدد على أقساط لمدة تصل إلى ٧ سنوات (بدون فوائد)
١ ٩١٤ ٦٨٠	١ ٢٤٥ ٢٩٦	(١٠)		سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط لمدة سنتين (بدون فوائد)
١ ٣٠٢ ٩٤٧	٢ ٠٨٤ ٩٩١	(١٠)		سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسدد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
٣١ ١٦٠ ٣٦٨	٣٢ ٠٦٢ ٤٣٨			

٢-٧		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين
٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	إيضاح رقم
<u>جنيته</u>	<u>جنيته</u>	
٣٣ ٤٤١ ٠٧٣	٣٣ ٦٣٠ ٦٤٨	
(٤ ٠٤٨ ٧٥٠)	(٤ ٣٠٠ ٧٥٠)	(١٠) إجمالي قرض إسكان العاملين بالشركة القابضة
٢٩ ٣٩٢ ٣٢٣	٢٩ ٣٢٩ ٨٩٨	يخصم:
		المحول الى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
		القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل
(١١ ٧٢٢ ٨٩٥)	(١١ ٦٦٥ ٣٠٨)	يخصم:
١٧ ٦٦٩ ٤٢٨	١٧ ٦٦٤ ٥٩٠	الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين طويلة الأجل
		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل

٣-٧ يتمثل قرض إسكان العاملين في قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة القابضة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرى وفقا لقرارات مجلس ادارة الشركة القابضة خلال عامى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ وقد وافق مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته فى ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة المبلغ المخصص لإقراض العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى.

يتم منح هذا القرض وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة القابضة فى استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ الف جنيه مصرى يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ عدد ٤٧٧ ١ مستفيد وقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٣,٦ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤,٣ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير فى القيمة العادلة فى تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة (إيضاح رقم ٣-١١).

٤-٧		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	إيضاح رقم
<u>جنيته</u>	<u>جنيته</u>	
٢ ٧٠٨ ٢٥٠	٢ ٢٥٤ ٧٥٠	
(٥٠٧ ٠٠٠)	(٥١٣ ٠٠٠)	(١٠) إجمالي قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة
٢ ٢٠١ ٢٥٠	١ ٧٤١ ٧٥٠	يخصم:
		المحول الى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
		القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل بالشركة القابضة
(٥٨٤ ٢٠١)	(٤٦٤ ٥٨٠)	يخصم:
١ ٦١٧ ٠٤٩	١ ٢٧٧ ١٧٠	الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة طويل الأجل

٥-٧ يتمثل قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية (الشركة القابضة) وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثه آلاف جنيه مصري عن السنة و بحد اقصى ٢٠ الف جنيه مصري وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعه من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ٢,٤ مليون جنيه مصري يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥١٣ الف جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة (إيضاح رقم ٣-١١).

٦-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصري للعامل و ١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة القابضة للعامل الواحد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري أو ٢٠٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الاسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ و تعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٣,٣ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الأجل.

٧-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة القابضة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي علي فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٤٧٩ ألف جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الأجل.

٨- الضريبة المؤجلة

١-٨ يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة فيما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠١٣		٣١ ديسمبر ٢٠١٤		الضريبة المؤجلة
التزامات	أصول	التزامات	أصول	
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	الأصول الثابتة
١ ٥٤٤ ٤٧٠ ٢٤٣	--	١ ٥٩٨ ٢٠١ ٥٢١	--	المخصصات وخصائر الانخفاض في قيمة الأصول
--	٤٢ ٩١٤ ٠٧١	--	٥١ ٩١٢ ٩٧٩	خصائر ضريبية مرحلة خاصة بشركة العز لصناعة
--	٧٣٥ ١١٨ ٦٧٢	--	٨٥٨ ٤٧٩ ٥٣٦	الصلب المسطح (شركة تابعة)
١ ٥٤٤ ٤٧٠ ٢٤٣	٧٧٨ ٠٣٢ ٧٤٣	١ ٥٩٨ ٢٠١ ٥٢١	٩١٠ ٣٩٢ ٥١٥	إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/التزام
٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠		٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٦		صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام
				بخصم:
(١ ٨٥٩ ٩٠٧)		(١ ٧٣٥ ٨٤٩)		فروق ترجمة
(٧١١ ٠٩٢ ٢٣٦)		(٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠)		الضريبة المؤجلة السابق تحميلها على قائمة الدخل المجمعة
٥٣ ٤٨٥ ٣٥٧		(٨٠ ٣٦٤ ٣٤٣)		الضريبة المؤجلة (المدرجة في) /المحملة على قائمة
				الدخل المجمعة عن السنة المالية (إيراد)

٢-٨ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
٢ ٩٣١ ٨٠٥	٣ ٤٥٧ ٠٠٥	الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون
٢٣ ٦١٤ ٣٩١	٢٨ ٣٠٤ ٧٠٢	المخصصات
٢٦ ٥٤٦ ١٩٦	٣١ ٧٦١ ٧٠٧	الإجمالي

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

٣-٨ تعديل سعر الضريبة

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥٪) على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل، ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام، ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلي:

- ١- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٢- استحداث باب بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.

- بتاريخ ٦ إبريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٩- المخزون

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
١ ٠٨٧ ٣١٨ ٣٤١	١ ٢٧٨ ٧٦٩ ٩٤٢	خامات رئيسية ومساعدة
١ ١٩٥ ٣٨٠ ٦٥٩	١ ٢٠٦ ٦٧٠ ٩٥٩	قطع غيار ومهمات*
١٤٦ ٧٩٠ ٨٦٦	٢٦٦ ١٩١ ٣٦١	إنتاج غير تام (أطوال)
٩٠ ٧٨٤ ٩٣٤	٥٧٢ ٣٣٦ ٨٧٤	إنتاج تام (أطوال)
٣٢ ٦٠٢ ٩٣١	٩ ٥٤١ ٤٧٠	إنتاج غير تام (مسطحات)
٣٣٥ ٥٤٨ ٢٣٨	٣١٥ ٦١٩ ٨٧٨	إنتاج تام (مسطحات)*
٥ ٩٥٣ ٥١٩	٥ ٤١٣ ١٧٨	زيوت وشحوم وأخرى
--	٧٢ ٩٩٧	إنتاج تام (أخرى)
٢ ٨٩٤ ٣٧٩ ٤٨٨	٣ ٦٥٤ ٦١٦ ٦٥٩	

* تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهمات بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة والبالغة ٢,٧ مليون جنيه مصري و ١,٣ مليون جنيه مصري على التوالي وقد تم إدراج مبلغ ٤٦٥ ألف جنيه مصري قيمة خسائر الانخفاض في قيمة إنتاج تام (مسطحات) عن عام ٢٠١٤ بقائمة الدخل المجمعة عن العام ذلك بخلاف ما سبق إدراجه بقوائم الدخل المجمعة عن الأعوام السابقة.

٢٠١٣/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١		إيضاح رقم	العملاء والمدينون
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
١٤ ٢٨٥ ٣٦٥	١٢ ٩٢١ ١٣٥				عملاء
١٢٢ ١٢٣ ١٢٩	٦٢ ٠٣٢ ٦٢٠				أعتمادات عملاء (تصدير)
١٦ ١٨٥ ٨٦٧	٩ ٤٠٣ ٩٨٤				أوراق قبض
٦٩ ٢٤٩ ٢٨٢	٦٥٨ ٢٧٤ ١٩٤				موردين - أرصدة مدينة*
١٩٤ ٤١٦ ٩٠٦	٤٤٥ ٢٦١ ٠١٢				تأمينات لدى الغير
١ ٧٩١ ٠٤٥	١٧ ٧٧٩ ٦١٠				مصلحة الجمارك (أمانات)
٤٠٠ ٥١٣ ٣٦٩	٦١٢ ٢٨١ ٧٢٠				مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة**
١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠				مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنتفاع***
٢٩ ٧٨٤ ٤٢٠	٣١ ٤٤٦ ٧٨٢				مصروفات مدفوعة مقدما
١٧٠ ٩٥٤ ٥٥٣	١١٧ ٩٤٥ ٨٦٥				ضريبة المبيعات
٤ ٨٦٦ ٦٥٨	٨ ٣٦٩ ٩٧٥	(٧)			إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٤ ٠٤٨ ٧٥٠	٤ ٣٠٠ ٧٥٠	(٧-٢)			إقراض قصير الأجل - قرض اسكان
٥٠٧ ٠٠٠	٥١٣ ٠٠٠	(٧-٤)			إقراض قصير الأجل - قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
٢ ٨٦٧ ٦٥٨	٣ ٢٨٧ ٩٩١	(٧-٦)			إقراض قصير الأجل - سلف العمرة
٢٦٣ ٥١٨	٤٧٩ ١٧٨	(٧-٧)			إقراض قصير الأجل - سلف الحج
٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦	٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦				هيئة ميناء الإسكندرية
--	٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠				مدينون - محكمة القاهرة الاقتصادية****
١ ٢٦٠ ٧٧٨	٣٢٥ ٨٨٨				إيرادات مستحقة
٣٤ ٦٣٦ ٦٣٧	--				فروق توزيعات أرباح العاملين تحت اعتماد الجمعية العامة العادية*****
٤٥٩ ٧٩٧	١ ٠٣١ ٨٢٧				دفعات مقدمة من تحت حساب توزيع الارياح*****
٢٢ ٨٧٤ ١٨٢	١٠ ٣٠٦ ٥٠٨				مدينون متنوعون
١ ٢٦١ ٠٥٤ ٨٢٠	٢ ٢٠٠ ٩٨٧ ٩٤٥				
(٥٨ ٩٣١ ٧٧٠)	(٥٨ ٨٩٤ ٥٧٠)				خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والمدينون*****
١ ٢٠٢ ١٢٣ ٠٥٠	٢ ١٤٢ ٠٩٣ ٣٧٥				

(يخصم):

خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والمدينون*****

* يتضمن الرصيد مبلغ ٦١٢ مليون جنيه مصري قيمة المتبقي من عقد الإتفاق الموقع في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤ بين كل من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) والشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) وذلك من تحت حساب مسحوبات الشركة من الغاز على أن يتم تسوية ٥٠٪ من قيمة مسحوبات الفاتورة النصف شهرية مقابل تسوية المبلغ السابق سداده كدفعة مقدمة بشكل دوري، حيث تم الإتفاق مع الشركة القابضة للغازات ابتداءً من النصف الثاني من شهر سبتمبر ٢٠١٤ على توريد الغاز للشركة في حدود ٧٥٪ من الطاقة السابق توريدها على ان يتم الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ من الطاقة بحلول الأول من نوفمبر ٢٠١٤.

** تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصري قيمة الدفوعات من تحت حساب جنولة المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٩-١-١) ومبلغ ٢٣١ مليون جنيه مصري يمثل دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبية شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨ (أيضاح رقم ١٩).

*** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانتفاع للشركة القابضة برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٨ مليون جنيه مصري وهي محل نزاع قانوني (أيضاح رقم ٢٦-٢).

**** يمثل الرصيد المستحق للشركة القابضة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سداده والبالغة ٥٥,٥٦ مليون جنيه مصري وذلك بعد خصم قيمة الغرامة المحكوم بها في الجثة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بالشركة القابضة والصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ والبالغة ٢٠,٥ مليون جنيه مصري تم توزيعها مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة القابضة) وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة وجرى اتخاذ الاجراءات القانونية لاسترداد هذا المبلغ من المحكمة (أيضاح رقم ٢٥-٥).

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

***** فروق توزيعات أرباح العاملين بالشركة القابضة المدرجة بأرقام المقارنة ناتجة عن تسوية فروق العلوات الاجتماعية عن سنوات سابقة (الأعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠) طبقا لتوصية مديرية القوى العاملة في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٣. (تم اعتمادها بالجمعية العامة العادية للشركة القابضة والمنعقدة في ٣ مايو ٢٠١٤ طبقا للقوائم المالية المستقلة للشركة القابضة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣).

***** يتمثل الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ في قيمة الدفعات المنصرفة للعاملين بشركة كونتراسنتيل (شركة تابعة) من تحت حساب الأرباح عن عام ٢٠١٤ بما يعادل أربعة أشهر لكل موظف وذلك بناء على قرارات ادارية من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة التابعة وطبقا لمحضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١٤ ويتم خصمها من التوزيعات السنوية للأرباح (تم اعتمادها من الجمعية العامة العادية للشركة التابعة والمنعقدة في ٣٠ مارس ٢٠١٥).

***** خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون

الرصيد في ٢٠١٤/١٢/٣١	إنتفي الغرض منه خلال العام	الرصيد في ٢٠١٤/١/١
جنيه ٥٥ ٦١٥ ٥٧٠	جنيه (٣٧ ٢٠٠)	جنيه ٥٥ ٦٥٢ ٧٧٠
٣ ٢٧٩ ٠٠٠	--	٣ ٢٧٩ ٠٠٠
٥٨ ٨٩٤ ٥٧٠	(٣٧ ٢٠٠)	٥٨ ٩٣١ ٧٧٠

خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون *
خسائر الاضمحلال في قيمة الموردين - أرصدة مدينة

* يتضمن رصيد خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون قيمة مديونية متنازع عليها للشركة القابضة مع هيئة ميناء الاسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصرى علما بأن تلك القيمة متنازع عليها امام القضاء بالإضافة الى رصيد المديونية القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية لصالح الشركة القابضة والبالغ قيمته ١,٣ مليون جنيه مصري.

- ١١ - الاستثمارات المالية (أذون خزائنة)

تتمثل الاستثمارات المالية في قيمة شراء أذون خزائنة مصرية بيانها كالتالى:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	إيضاح رقم
جنيه ٤٤ ٠٢٥ ٠٠٠	جنيه ٥١ ١٧٥ ٠٠٠	
(٩٠٠ ٧٣٤)	(٦٨١ ٦٥٢)	(٩-٣)
٤٣ ١٢٤ ٢٦٦	٥٠ ٤٩٣ ٣٤٨	

القيمة الإستردادية لأذون الخزائنة في تاريخ الاستحقاق
بخصم:

عوائد غير مكتسبة
القيمة الإستردادية

معدل الفائدة ٪	القيمة الإستردادية لأذون الخزائنة جنيه	العوائد الغير مكتسبة في ٢٠١٤/١٢/٣١ جنيه	القيمة الإستردادية في ٢٠١٤/١٢/٣١ جنيه	إجمالي المكتسبة حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ * جنيه	القيمة المدفوعة عند الشراء جنيه	تاريخ الاستحقاق
١١,٢	٢١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٢٨ ٣٣٩	٢١ ٣٧١ ٦٦١	٤٥٥ ٦٠١	٢٠ ٩١٦ ٠٦٠	٢٠١٥/١/٢٠
١١,٢	٣ ٠٧٥ ٠٠٠	١١ ٩٣١	٣ ٠٦٣ ٠٦٩	٧١ ٥٨٦	٢ ٩٩١ ٤٨٣	٢٠١٥/١/١٣
١٠,٩٥	٣ ١٠٠ ٠٠٠	٦٢ ٤٥٤	٣ ٠٣٧ ٥٤٦	١٩ ٩١٣	٣ ٠١٧ ٦٣٣	٢٠١٥/٣/١٠
١٠,٨٨	٣ ٠٧٥ ٠٠٠	٦١ ٥٥٤	٣ ٠١٣ ٤٤٦	١٩ ٦٢٦	٢ ٩٩٣ ٨٢٠	٢٠١٥/٣/١٠
١٠,٩٥	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٦٦٧	٣ ٤٢٢ ٣٣٣	١٥ ٣٢٨	٣ ٤٠٧ ٠٠٥	٢٠١٥/٣/١٧
١١,٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١ ٠٠٤	٤ ٩٥٨ ٩٩٦	٩٧ ١٩٦	٤ ٨٦١ ٨٠٠	٢٠١٥/١/١٧
١١,٢٥	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٣٤٤	١ ٩٧٩ ٦٥٦	٣٨ ٢٩٦	١ ٩٤١ ٣٦٠	٢٠١٥/٢/٣
١١,٢٥	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	١٤٢ ٩٩٥	٥ ١٥٧ ٠٠٥	١ ٥٨٩	٥ ١٥٥ ٤١٦	٢٠١٥/٣/٣١
١١,٠٨	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٢ ٠٥٨	١ ٩٢٧ ٩٤٢	٣٩ ٠٨٢	١ ٨٨٨ ٨٦٠	٢٠١٥/٤/٢٨
١٠,٩٥	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٢ ١٦١	١ ٠٧٧ ٨٣٩	٧ ٠٦٦	١ ٠٧٠ ٧٧٣	٢٠١٥/٣/١٠
١١,٢٥	١ ٥٢٥ ٠٠٠	٤١ ١٤٥	١ ٤٨٣ ٨٥٥	٤٥٧	١ ٤٨٣ ٣٩٨	٢٠١٥/٣/٣١
	٥١ ١٧٥ ٠٠٠	٦٨١ ٦٥٢	٥٠ ٤٩٣ ٣٤٨	٧٦٥ ٧٤٠	٤٩ ٧٢٧ ٦٠٨	

* يتمثل المبلغ في قيمة إجمالي العوائد المكتسبة علي استثمارات مالية (أذون خزائنة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المنبع بنسبة ٢٠٪ من العوائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقا لأحكام القانون.

٢٠١٣/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه		جنيه	
١٢ - النقدية بالبنوك والصندوق			
بنوك عملة محلية			
حسابات جارية*			
شيكات برسم التحصيل**			
ودائع			
١ ٦٥٤ ٩١٧ ٨١٥	٦٤٤ ٦٤٢ ٦٦٤	٣٣ ٨١١ ٦٢٤	٦ ٥٦٧ ٤٤٠
١٣٠ ٤٨٩ ٤١٠	٦٢٥ ٦٢٤		
<u>١ ٨١٩ ٢١٨ ٨٤٩</u>	<u>٦٥١ ٨٣٥ ٧٢٨</u>		
بنوك عملة أجنبية			
حسابات جارية			
١٠٢ ١٥٦ ٧٣٧	١٩٦ ٢٥٤ ٨١٢	١٠٢ ١٥٦ ٧٣٧	١٩٦ ٢٥٤ ٨١٢
		٥٨ ٦٩٠	٨٣ ٥٦٧
<u>١ ٩٢١ ٤٣٤ ٢٧٦</u>	<u>٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧</u>		
رصيد النقدية بالبنوك والصندوق			
البنوك ارصدة دائنة***			
بنوك عملة محلية			
بنوك عملات أجنبية			
رصيد البنوك الدائنة			
(٥٧٣ ٥٣٣ ٠٨٩)	(٣ ٣٦٤ ٦٠١ ٠٤٧)	(٣ ٠٠٢ ٧٨٣ ٦٠٠)	(١ ٠٥٤ ٦٣٥ ٧٣٤)
<u>(٣ ٥٧٦ ٣١٦ ٦٨٩)</u>	<u>(٤ ٤١٩ ٢٣٦ ٧٨١)</u>		
لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة			
رصيد النقدية بالبنوك والصندوق			
يخصم:			
بنوك سحب على المكشوف			
ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجمدة وفي حدود الائتمان الممنوحة من البنوك*			
١ ٩٢١ ٤٣٤ ٢٧٦	٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧	(٧٢ ١٩٧ ٤٨٣)	(٦١ ٢٩٨ ٦٦٧)
		(١ ١٦٤ ٣٣٦ ٢٢٩)	(٢٣٩ ٦٣٩ ٤٥٥)
<u>٦٨٤ ٩٠٠ ٥٦٤</u>	<u>٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥</u>		
صافي النقدية وما في حكمها في آخر العام لأغراض قائمة التدفقات النقدية المجمعة			

* يتضمن هذا البند قيمة المبالغ المجمدة في الحسابات الجارية بالعملة المحلية للشركة القابضة بقيمة ٢١٩,١ مليون جنيه مصري (مقابل مبلغ ٢٣٨,٩ مليون جنيه مصري بالأرقام المقارنة) مجمدة بالبنك العربي الأفريقي الدولي ممثلة لحساب احتياطي خدمة الدين تطبيقاً لعقد التمويل المشترك المتوسط الأجل الموقع من الشركة القابضة مع مجموعة البنوك (إيضاح رقم ١٣).

** يتمثل هذا البند في شيكات تم إيداعها بالبنوك وتم تحصيلها خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية المجمعة.

*** تتضمن البنوك ارصدة دائنة مبلغ ٣ ٢٩٦ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة القابضة من البنوك المحلية بالجنيه المصري والعملات الأجنبية لتمويل رأس المال العامل والاعتمادات المستندية وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن بالبنك المركزي على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وطبقاً لسعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالعملات الأجنبية وذلك وفقاً للاتفاقات المبرمة مع البنوك خلال العام الحالي والخاصة بمنح الشركة القابضة حدوداً للتسهيلات الائتمانية في إطار خطة الشركة التمويلية (إيضاح ١٣-١-١).

كما تتضمن أرصدة البنوك ارصدة دائنة مبلغ ١ ١٢٤ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ١٥٦ مليون دولار أمريكي) يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مقابل ضمانات متنوعة أهمها رهن حيازي على المخزون (إيضاح رقم ٩) وكفالة تضامنية من شركة حديد عز وشركة الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصري (إيضاح ٢٢-١٠) والتنازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وإيداع كافة إيرادات البيع المحلي طرف البنوك والتأمين ضد السطو والحريق على المخزون لصالح البنوك، وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزي بالاضافة الى عمولة اعلى رصيد مدين على كافة العملات.

١٣- الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

١-١٣ قروض وتسهيلات طويلة الأجل١-١-١٣ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة المحلية

البيان	إيضاح رقم	٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
١- قروض بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)*		٩٥٧ ٣٦٦ ٧١٦	١ ٢١٩ ١٠١ ١٦٢
٢- تسهيلات بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة)**		٣٠١ ٩٥٤ ٢٨٩	--
٣- قروض بالعملة المحلية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)***	(١٣-٢)	--	٦٨ ٣٠١ ٥١٧
٤- التزامات طويلة الأجل وأخرى****		٣٧ ٠٥٨ ٦١٩	٣٦ ٠١٨ ٦٠٣
		<u>١ ٢٩٦ ٣٧٩ ٦٢٤</u>	<u>١ ٣٢٣ ٤٢١ ٢٨٢</u>

٢-١-١٣ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة الاجنبية

١- قروض بالعملة الاجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)***		٥٤٥ ٦٨٠ ٠٠٠	٦٩٣ ١٩٧ ٦٦٧
٢- تسهيلات بالعملة الاجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة)**		١ ٥١٢ ٠٥٢ ٢٢٦	--
٣- قروض بالعملة الاجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)		--	١٩٠ ٢٧٩ ٨٢٢
٤- التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملة الاجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)****		٢٦٦ ٠٤٧ ٧٢٠	--
		<u>٢ ٣٢٣ ٧٧٩ ٩٤٦</u>	<u>٨٨٣ ٤٧٧ ٤٨٩</u>
		<u>٣ ٦٢٠ ١٥٩ ٥٧٠</u>	<u>٢ ٢٠٦ ٨٩٨ ٧٧١</u>

جدول بأسعار الفائدة وشروط السداد

شروط السداد	سعر الفائدة	١- قروض وتسهيلات عملة محلية	٢- قروض وتسهيلات عملة أجنبية
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورينور ايداع + ٢,٥%	فائدة متغيرة	فائدة متغيرة
أقساط نصف سنوية	سعر الكورينور للاقتراض + ٠,٥%		
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورينور للاقتراض + ١,٥%		
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورينور للاقتراض + ١,٧٥%		
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣% فوق سعر الليبور الشهري		
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣% فوق سعر الليبور الشهري		
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٤% فوق سعر الليبور الشهري		

* يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٧١٩ مليون جنيه والذي يتمثل في الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة القابضة مع مجموعة من البنوك بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) (وذلك بعد خصم عدد ١٠ أقساط تمثل المسدد من الأقساط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوي يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوي يحتسب وفقاً لسعر الكوريدور (سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري مضافاً إليه الهامش وفقاً لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٠,٥%) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطي لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوي قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على المديونية القائمة لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ (إيضاح رقم ١٢) وتم إدراج مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصري ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن الهيكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل دوار متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري على أن يتم سداد الرصيد القائم والبالغ رصيده ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال ثلاثة أشهر من بدء أول استخدام من الحد المتاح من التمويل بالجنيه المصري بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري من ١,٢٥٪ إلى ٢,٢٥٪ فوق متوسط سعر الكوريدور للإيداع والإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري.

وبتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري لصالح شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف وبناء عليه قام البنك بتخفيض حد التمويل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصري (إيضاح ٢٢-٩) و بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٤ تم التفاوض مع البنك الأهلي المصري لإعادة حد السحب إلى مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري بنفس الشروط مع تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٧٥٪ فوق سعر الكوريدور للإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري.

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ تم توقيع ملحق آخر للعقد لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨. وبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٥٩٨ مليون جنيه مصري.

** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوستيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في الأول من إبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي و ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي المصري و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

كما تم تعديل تاريخ وطريقة سداد القسط بدلا من سداد دفعة واحدة في نهاية مدة القرض ليتم سداه على ٣ دفعات سنوية وكل دفعة سنوية مقسمة على ثلاث أقساط شهرية متساوية القيمة يتم استحقاقها في سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر وذلك بدءاً من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى نوفمبر ٢٠١٥.

وبتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي على تغيير عملة التمويل للقرض الدوار متوسط الأجل لتصبح بالدولار الأمريكي أو المعادل للجنيه المصري.

وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة بالإضافة إلى الجزء المتبقي من القرض الدوار متوسط الأجل ليصبح تسهيل دوار متوسط الأجل بمبلغ ٩٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية لمدة ٣ سنوات يستحق في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لتمويل النشاط الجاري للشركة وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور لإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٢٢٩ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٣٨٣ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٣,٣ مليون دولار أمريكي.

** قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدته ٣ سنوات) ينتهي في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجارى للشركة وذلك بمعدل فائدة ٢,٥٪ فوق سعر الكوريدور إيداع لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهرى على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكى.

وبتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٤ تم توقيع ملحق للعقد لزيادة حد التسهيل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٣٩٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٣٩ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٣٤٤ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٨ مليون دولار أمريكى و ١٠٥ الف يورو.

** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك العربى الأفريقى الدولى في ٢٨ مارس ٢٠١٠ قيمته ٤٠,٣ مليون دولار أمريكى بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الأمريكى بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة والمدفوعات المالية للشركة (تسهيلات ائتمانية بنكية قصيرة الأجل والجزء المستحق من القروض الطويلة الأجل) ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (إبريل ٢٠١٦). وذلك بمعدل فائدة ٠,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى وبمعدل فائدة ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار المتوسط الاجل لتعديل عملة التمويل لتصبح بالدولار الأمريكى أو المعادل بالجنيه المصرى كما تم تعديل سعر الفائدة المدين بالجنيه المصرى ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزى المصرى على الرصيد المستخدم بالعملة المحلية. وبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٨٧ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢٦ مليون دولار أمريكى.

** بتاريخ الاول من أغسطس ٢٠١٤ قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك العربى الإفريقى الدولى على مد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات ينتهى في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجارى للشركة بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكية أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض لليلة واحدة المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهرى على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكى مع الأخذ فى الاعتبار إلى أنه فى حالة أى سداد جزئى أو كلى من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٣٤ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٧٨٩ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكى ومبلغ ٧,٩ مليون يورو.

*** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلى سوسيتيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطنى الأهلى حاليا - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكى بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الأمريكى بغرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئى لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات فى خط حديد تسليح ومشروع معالجة الاتربة الحديد وتصنيع محولين لحديد تسليح و/أو إعادة التمويل الجزئى للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. وذلك بمعدل فائدة ٢٪ فوق سعر الكوريدور - إيداع المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى وبمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكى من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكى و ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزى المصرى.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤ تم الاتفاق على تغيير عملة التسهيل وحد السحب بحيث يصبح ٥٠ مليون دولار أمريكى أو ما يعادله بالجنيه المصرى.

وبتاريخ الاول من سبتمبر ٢٠١٤ تم تحرير ملحق لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى ليصبح ١,٥٪ سنويا فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزى المصرى و ٣٪ سنويا فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. وبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى.

*** يقوم بنك رويال بنك اوف سكوتلاند (Royal bank of Scotland RBS) الذي حل محل ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) (Intercreditor Agent) بالإضافة الى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك.

وطبقا لاتفاقيات القروض فإن البنك الاهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك رويل بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقارى والتجارى على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة التابعة فى عقود الانشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك (إيضاح رقم ٤، ٥، ٩).

تحتسب فوائد قروض البنك الاهلى المصرى والقروض بضمان الصادرات الايطالية بالدولار الامريكى على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصرى على اساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزى.

هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة اقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى اغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة اقساط القروض مرة اخرى.

وقد بلغت أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مبلغ ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٧٥٩ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

**** يتمثل بند التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملة الاجنبية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فى قيمة اقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار امريكى بما يعادل ٢٦٦ مليون جنيه مصرى من شركة دانيللى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ فى سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنوك الاجنبية المشاركة فى القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الايطالية وتحتسب فوائد على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

***** يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات طويلة الأجل فى قيمه فوائد التأخير التى تطالب بها هيئه الميناء عن سنوات سابقه وهى محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٢-١٣ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	إيضاح رقم
<u>جنيه</u> ٥٩١ ٩٠٢ ٣٨٠	<u>جنيه</u> ٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	قروض خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)
٧٣٩ ٤٦٤ ٢٠٥	٧٥٨ ٨٤٣ ٨٦٨ (١-١٣)	قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	التزامات قصيرة الأجل أخرى*
<u>١ ٣٣٥ ٣٣٩ ٨٩٤</u>	<u>١ ١٢٢ ١٠٢ ٨٩١</u>	الرصيد

* تقوم الشركة القابضة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص والمنتازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدنى كلى.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية. ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبي للشركة القابضة انه وفقاً للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا ولجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فان صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة على الشركة القابضة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلي القضاء. وقد ترتب علي هذا النزاع بين الهيئة ومصصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أداري على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تاجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ٢٦-١).

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم احقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة و اشغال الساحات المخصصة لذلك و القيام باعمال التشغيل و الصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة القابضة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناءاً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة القابضة لدى البنوك (إيضاح ٢٦-٢).

وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١٠).

- بيان القروض الخاصة بالشركة القابضة

عملة القرض	سعر الفائدة الفعلية	الإجمالي	١٢ شهر أو أقل	٢-٣ سنوات
		جنيه	جنيه	جنيه
جنيه مصرى	٩,٧٥% - ١١%	١ ٦١٨ ٦٠٦ ٧١٨	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٢	١ ٢٥٩ ٣٢١ ٠٠٦
دولار أمريكى	٣%	١ ٩٨٧ ٥٢٩ ٢٨٨	—	١ ٩٨٧ ٥٢٩ ٢٨٨
يورو	٣%	٧٠ ٢٠٣ ٠٩٠	—	٧٠ ٢٠٣ ٠٩٠
إجمالي قروض محلية		٣ ٦٧٦ ٣٣٩ ٠٩٦	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٢	٣ ٣١٧ ٠٥٣ ٣٨٤
التزامات أخرى		٤١ ٣١ ٩٢٨	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣٧ ٠٥٨ ٦١٩
إجمالي		٣ ٧١٧ ٣٧١ ٠٢٤	٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢١	٣ ٣٥٤ ١١٢ ٠٠٣

١٤ - موردون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١ ٤٨٤ ٥٠١ ٢٨٨	١ ٥٢٧ ٧١٩ ٧٢٠	موردون
٩٢٢ ٨٢٧	٣ ٧٣٨ ٧٥٥	أوراق دفع
١٩٧ ٥٧٤ ٨٣٨	٢٥٦ ٤٦٢ ٠٣٣	عملاء - أرصدة دائنة
٦٣ ٠٠٩ ٩٨٣	٧٥ ٧٥٢ ٧٧٠	فوائد مستحقة
١٤٥ ٣٦١ ٦٩٢	١٣٢ ٩٢٨ ٢٨٠	مصروفات مستحقة
١٨٤ ٨٣٥ ٣٨٨	١٥٠ ٠٧٢ ٣١٣	ضريبة المبيعات
١٣ ٩٥٤ ٩٤٧	١٥ ٥٩٢ ٧٩٨	تأمين أعمال محتجزة
٢٩ ٥٩٠ ٥٧٨	٧ ٨٥٦ ٥٣٤	مصلحة الضرائب
٥ ٠١٣ ٤٤٧	٥ ١٣٥ ٣٤٨	هيئة ميناء الإسكندرية
٣٥ ٨٩٢ ٨٧٦	٣٦ ٠٧٩ ٩٩٧	دائنون متنوعون
<u>٢ ١٦٠ ٦٥٧ ٨٦٤</u>	<u>٢ ٢١١ ٣٣٨ ٥٤٨</u>	

١٥ - المخصصات

الرصيد في	المستخدم	المكون	الرصيد في	
٢٠١٤/١٢/٣١	خلال العام	خلال العام	٢٠١٤/١/١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١٩٧ ٤٠٨ ١٢٨	(٧ ٤٤٤ ٥٠٠)	٩ ٥٨٥ ٢٢٨	١٩٥ ٢٦٧ ٤٠٠	مخصص ضرائب ومطالبات *
١ ٩٥٥ ٠١٨	--	--	١ ٩٥٥ ٠١٨	مخصص قضايا عمالية ومدنية
<u>١٩٩ ٣٦٣ ١٤٦</u>	<u>(٧ ٤٤٤ ٥٠٠)</u>	<u>٩ ٥٨٥ ٢٢٨</u>	<u>١٩٧ ٢٢٢ ٤١٨</u>	

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنويا وتعديل مبلغ المخصص وفقا لأخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظرا لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٦ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتبارا من الاول من يناير ٢٠١٣ ووفقا لقرار مجلس ادارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر ان تمنح كلا من شركة عز الدخيلة - للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراسيتل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك ليستفيد به اى من حالات التقاعد عند سن الستين او الوفاة او العجز المهني لاي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشا شهريا ثابتا بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقا لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحتمل الشركة باقى التكلفة. وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٠,٢ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي مبلغ ٣ مليون جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٦,٥ مليون جنيه مصرى تم تحميلها علي قائمة الدخل المجمعة وفقا لنقيرير الخبير الاكوتورى الصادر في ٢٥ فبراير ٢٠١٥.

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٨١ ٠١٨ ٩٨٥	٩٩ ٠٢٧ ٧٠٠	القيمة الحالية لالتزامات النظام الغير ممولة
(٦٢ ٣٥٢ ٥٧)	(٥٨ ٧٣٠ ٥٧٣)	(يخصم):
<u>١٨ ٦٦٦ ٩٢٨</u>	<u>٤٠ ٢٩٧ ١٢٧</u>	تكلفة مزاي الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها *
١ ٢٣٢ ٨٥٩	٣ ٠٤٥ ٢٩٠	إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي ويوزع كالتالى:-
١٧ ٤٣٤ ٠٦٩	٣٧ ٢٥١ ٨٣٧	المدرج ضمن الالتزامات المتداولة
<u>١٨ ٦٦٦ ٩٢٨</u>	<u>٤٠ ٢٩٧ ١٢٧</u>	المدرج ضمن الالتزامات طويلة الاجل

* يتمثل البند في تكلفة مزاي الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزاي والتي بلغت ١٧,٦ عاما طبقا لحسبة الخبير الاكوتورى والصادر لها تقرير اكتوبري في ٢٥ فبراير ٢٠١٥.

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام المالي فيما يلي:

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
--	٧٧ ٤٢١ ٦٤٥	الرصيد اول العام
٤ ٧٣٢ ١٨٨	٥ ١٣٣ ٥٧٤	تكلفة الخدمة الحالية
٦ ٥٩٢ ٢٩٠	٧ ٦٥٤ ٠٥٦	تكلفة العائد
٦٦ ٠٩٧ ١٦٧	--	القيمة الحالية للالتزامات الغير ممولة من فترات الخدمة السابقة
٧٧ ٤٢١ ٦٤٥	٩٠ ٢٠٩ ٢٧٥	
٤ ٦٧٣ ٨٤٠	١٠ ٢٣٧ ١٢٥	اشتراقات العاملين المدفوعة
٨٢ ٠٩٥ ٤٨٥	١٠٠ ٤٤٦ ٤٠٠	
(١ ٠٧٦ ٥٠٠)	(١ ٤١٨ ٧٠٠)	بخصم:
٨١ ٠١٨ ٩٨٥	٩٩ ٠٢٧ ٧٠٠	معاشات مدفوعة خلال العام

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة خلال العام فيما يلي:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
٤ ٧٣٢ ١٨٨	٥ ١٣٣ ٥٧٤	تكلفة الخدمة الحالية
٦ ٥٩٢ ٢٩٠	٧ ٦٥٤ ٠٥٦	تكلفة العائد
٣ ٧٤٥ ١١٠	٣ ٧٤٥ ١١٠	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال العام
١٥ ٠٦٩ ٥٨٨	١٦ ٥٣٢ ٧٤٠	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى فيما يلي:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
%١٠	%١٠	أ- معدل سعر الخصم
%٦,٤٥	%٦,٤٥	ب- معدل تضخم الأسعار
		متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٠	%١٤,٥	أ- معدل الخصم
%٦,٤٥	%٦,٤٥	ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم للالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	
%١٤,٧٥	%١٤,٥	%١٤,٢٥	
٥٧ ٢٧٠ ٨٥٨	٥٨ ٥٥٣ ١٣٨	٥٩ ٨٨١ ٢٢٠	القيمة الحالية للالتزام
٢ ٩٣١ ٩٠٤	٣ ٠٠٨ ٣٣٧	٣ ٠٨٨ ١٧٢	تكلفة الخدمة

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه	
٢ ٤٧٣ ٣٣٩	التعويضات المتوقعة خلال العام
٢ ٤٧٣ ٣٣٩	

تتكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أذون خزانة، شهادات إيداعية وودائع لأجل. يتمثل الغرض الأساسي من هذه الأدوات المالية في توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متنوعة أخرى مثل العملاء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة.

لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة في عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لتغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة.

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

١-١٧ خطر العملات الأجنبية

- يتمثل خطر العملات الأجنبية في خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الاسترليني في العملات الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ما يعادل ٥٠٣ ١٨٧ ٢٥٩ جنيه مصري ٧٢١ ٥٧٢ ٩٤٠ ٤ جنيه مصري على التوالي. تتمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة للخطر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ فيما يلي:-

عملات أجنبية	(عجز) / فائض	(عجز) / فائض
	٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
دولار أمريكي	(٥٣٠ ٥٨٠ ٩٧١)	(٥٦٠ ٤٦٥ ٠١٤)
يورو	(٥٩ ٩٥٩ ٣١٩)	(٧٤ ٢٠٠ ٣٧٣)
ين ياباني	(٣ ٠١٥ ١٣٦)	(٢ ٦١٠ ٣٥٤)
جنيه إسترليني	١٤ ٣٣٩	١٠ ٥٣٤

- نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه كل من إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وإدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - (شركة تابعة) مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقدية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة كلا من الشركة القابضة والشركة التابعة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

لجأت كلا من إدارة الشركة القابضة وإدارة الشركة التابعة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية خلال الفترة، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية في ضوء الظروف القائمة وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها والتي استكملت من خلال مراحل تتوافر فيها عناصر الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. ونظراً لأن غالبية المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لشركة العز الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) يتم تدبيرها بالأسعار الرسمية المعلنة بالإضافة إلى أن غالبية معاملات الشركة التابعة تتم بذات عملة القيد (الدولار الأمريكي) فإن كلا من إدارة الشركة القابضة والتابعة تقدر هذا الخطر بأنه محدود.

٢-١٧ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق. ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٦٢ ٩ مليون جنيه مصري (٧,٠٧٩ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ٥٩٤ مليون جنيه مصري (٥٥٧ مليون جنيه مصري خلال العام المقارن).

بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانة والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الادخارية - إن وجدت - في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٨٩٩ مليون جنيه مصري (١,٨٤٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بتلك الودائع وأذون الخزانة مبلغ ٧٠ مليون جنيه مصري (٩٣ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة).

تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة للودائع قصيرة الأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت - كما يلي:-

$\frac{٢٠١٣/١٢/٣١}{٩,٢٥-٩}$	$\frac{٢٠١٤/١٢/٣١}{٩,٢٥ - ٨,٤٠}$	جنيه مصري
--	٠,٥%	دولار امريكي

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

٣-١٧ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعريض الطرف الآخر لخسائر مالية.

تتكون الأصول المالية للشركة القابضة من العملاء المتمثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، والشهادات الادخارية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متنوعة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة. تدبر الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات.

يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

٤-١٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات الغير مسجلة بالبورصة والمبوبة كمناحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيم العادلة.

- **تقدير القيم العادلة**
فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.
- **الاستثمارات**
يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ الميزانية المجمعة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.
- **تسهيلات بفائدة وقروض**
يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.
- **المدينون والدائنون**
تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائنون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.
- **سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة**
تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بالإضافة إلى توزيع منتظم للائتمان لخصم الأدوات المالية.
- ١٨ **حقوق الملكية**
- ١-١٨ **رأس المال**
- أ- ١-١٨ **رأس المال المرخص به**
- حدد رأس المال المرخص به للشركة القابضة بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصري ممثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصري طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.
- ب- ١-١٨ **رأس المال المصدر والمدفوع**
- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة القابضة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ ١ جنيه ممثل في عدد ٤١٣ ٣٦٤ ١٣ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الخزينة التي تم إعدامها بناءً علي قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد ٧،٦ من النظام الأساسي للشركة القابضة وقد تم التأشير في السجل التجاري بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

٢-١٨ الاحتياطات

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	احتياطي قانوني*
٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	احتياطي عام**
٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	

* الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة يتم اقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من صافي أرباح العام لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي القانوني قدرًا يوازي ٢٠٪ من رأس مال الشركة القابضة المدفوع على الأقل ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

** الإحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكوين الإحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٣-١٨ توزيعات الأرباح الفترية

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ الاول من أكتوبر ٢٠١٤ تم توزيع أرباح نقدية فترية وفقاً للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ والتي أظهرت صافي ربح الفترة بمبلغ ١٨٣ ٦٠١ ٠٥٦ جنيه مصري وإجمالي أرباح مرحلة بلغت ٣٤٤ ٤٥٤ ١٠٦ جنيه مصري في ذلك التاريخ، حيث قررت الجمعية العامة توزيع أرباح نقدية فترية بلغت ٣٣٥ ١٠٧ ٢٦٠ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بمبلغ ١٤٧ ٦٣٤ ٥٦ جنيه مصري و ٩٩٣ ٠٠٦ ٣ جنيه مصري على التوالي وذلك بواقع ١٥ جنيه مصري للسهم.

٤-١٨ الفرق الناتج عن عمليات الإقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	الفرق الناتج عن عمليات الإقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	

يتمثل هذا البند في قيمة الفرق بين تكلفة إقتناء حصة تبلغ ٥٥٪ من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة - وقيمة صافي أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح في تاريخ الإقتناء.

حيث تم هذا الإقتناء في ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة القابضة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تغطية تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

١٩ - الموقف الضريبي١-١٩ الموقف الضريبي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - (الشركة القابضة)١-١-١٩ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤. وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهى بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لإصدار قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات الشركة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدي البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وتري الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي وبلجنة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٥ ليضع الخبير تقريره.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصري بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث ان عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه اعلاه والمحصن قانوناً . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

- وقد اصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانونا وبناءا على ذلك فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية لقبول الطعن شكلا والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، بالإضافة إلى إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى وحدد لنظرها جلسة ٢٩ إبريل ٢٠١٥ لمباشرة الخبير لمأموريته.
 - وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستندة في ذلك الى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.
 - وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانونا عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظرا لوحدية الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحققها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٤ ق. قضاء إداري الإسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار بالإضافة الى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وحدد لهما جلسة ٣٠ مايو ٢٠١٥ للمستندات أمام هيئة المفوضين.
 - تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبة مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حاليا على لجنة الطعن بالمأمورية ولم يتم تحديد ميعاد لنظرها حتى تاريخه وقد قامت الشركة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة في استرداد ماسبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.
 - تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية ولم يتحدد ميعاد للجنة الداخلية حتى تاريخه.
 - قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات.
 - قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنائيات العجوزة وقامت النيابة باستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وبجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٤ نديت المحكمة خبيراً في الدعوى ولم يباشر مأموريته حتى الآن، والدعوى مؤجلة لجلسة ١٤ يونيو ٢٠١٥ لإيداع التقرير.
- ضريبة كسب العمل**
- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
 - تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع الى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
 - تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصري وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
 - تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٢ وتم الاتفاق باللجنة الداخلية على استحقاق ضريبة قدرها ٧,٣ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
 - لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢-١٩ الضريبة العامة على المبيعات

١٩-٢-١-١٩ موقف الفحص

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بأخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطي الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى احكام قضائية في غير صالح الشركة ، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف لالغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الاحالة الى محكمة القضاء الادارى ولم يتحدد لها جلسة حتى تاريخه.
- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبة مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد / رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالباقي ٧٠ مليون جنيه مصرى لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحاله الى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدرة ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصرى.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤.

١٩-٢-١-٢-٢ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة مبيعات على خام اكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون أى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لانها لم تكن سبباً في عدم التحصيل ولا في كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك في المبالغ التى تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.
- وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٢٠١٤ ق٦٨ - قضاء ادارى الاسكندرية طعنا فى القرار الصادر وتحدد لنظر الدعوى تاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٤ وبجلسة ٦ ديسمبر ٢٠١٤ قررت هيئة المفوضين حجز الدعوى للتقرير وجارى متابعة إيداعه.

١٩-٢-١-٣ **ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية**
 - تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص الولائى والإحالة الى محكمة القضاء الادارى ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه (إيضاح رقم ٣٨).

١٩-٢-١-٤ **ضريبة الدمغة**
 - تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرية.
 - تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار حتى تاريخه بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.
 - وبتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٤ قررت اللجنة الداخلية ربط ضريبة عن تلك الفترة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرية مع مراعاة استهلاك الرصيد الدائن لصالح الشركة والبالغ ٢,٤ مليون جنيه مصرية حيث انه لم يستهلك بالفحص.
 - لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٤.

١٩-٢-١ **الضريبة العقارية**
 - تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.
 - لم يتم الربط الضريبي عن عام ٢٠١٤ ووفقاً لتقدير المستشار الضريبي للشركة فقد تم تقدير الضريبة العقارية بمبلغ ٥,١ مليون جنيه مصرية أدرجت ضمن مصروفات الشركة.

١٩-٢-٢ **رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام فى الإنتاج**
 - قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام فى الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة فى المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتيتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التى طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرية وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ فى الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم فى ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وعلان مصلحة الجمارك بها وجرى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علما بان الشركة أعلنت فى ٢٢/١/٢٠١٣ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشؤون القانونية التى تتابع الاسترداد، وقد قامت مصلحة الضرائب بنقض الحكم.

١٩-٣ **الموقف الضريبي لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" - (شركة تابعة)**

١٩-٣-١ **ضريبة شركات الأموال**
 - تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفى المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفى كل الأحوال وفى ضوء النظام الضريبي المطبق فى مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- تمتعت الشركة بإعفاء ضريبي على أنشطتها الواردة بالبطاقة الضريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٤ فقرة (٨) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ وانتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

- تم محاسبة الشركة ضريبيا حتى عام ٢٠٠٤ وقامت الشركة بسداد كافة التزاماتها الضريبية ولا توجد أية التزامات ضريبية حتى ذلك التاريخ.
 - تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦ وقد تسلمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بفروق ضريبية قدرها ٦٥٠ ٣٣٥ جنيه تخص عام ٢٠٠٦ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وقد قررت لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ عدم وجود ضريبة مستحقة عن عام ٢٠٠٥ وفيما يخص عام ٢٠٠٦ قررت وجود ضريبة مستحقة بمبلغ ٥٥٥ ٣٢٥ جنيه مع حفظ حق الشركة في تعديل الإقرارات الضريبية عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة وفقاً للإقرارات الضريبية المعدلة.
 - تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ وتسلمت الشركة مطالبة من مأمورية الضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تضمنت فروق ضريبية قدرها ٥٥٤ ٨٠٢ ١ وقد قامت الشركة بالطعن وجرى تحديد ميعاد للجنة الطعن لنظره وحيث ان قرار لجنة الطعن السابق الاشارة اليه اعلاه عن عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قد حفظ حق الشركة في تعديل اقراراتها الضريبية عن الاعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وبناءا على ذلك قامت الشركة بتقديم إقرارات ضريبية معدلة عن السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ وقامت بسداد فروق قدرها ٢٨٨ ١٤٨ ١ جنيها.
 - تسلمت الشركة مطالبة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بقيمة ٣,١٤ مليون جنيه ضريبة مستحقة على المورد الأجنبي/ فاجور اراست عن المدة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد تم الطعن على هذه المطالبة وصدر قرار اللجنة في ٣ أكتوبر ٢٠١٣ بقبول الطعن شكلا وموضوعا بالغاء محاسبة مأمورية الضرائب الشركات المساهمة المطعون ضدها لسبق محاسبة الشركة عن هذا التعاقد طرف مأمورية ضرائب الاستثمار بالإسكندرية مع الغاء كافة الآثار المترتبة على كافة النماذج المتعلقة بهذه المحاسبة.
 - تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بمبلغ ٨٩٠ ١٤٧ جنيه تمثل فروق ضريبة شركات أموال وملحقاتها عن الفترة حتى ٢٠٠٦ هذا وقد تم الطعن على هذه المطالبة وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
 - تم الفحص الضريبي لعامي ٢٠٠٩/٢٠١٠ وقد تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بفروق ضريبية قدرها ٤٤٢ ٣٠٧ جنيه عن الاعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وجرى تحديد ميعاد لنظر الخلاف باللجان الداخلية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
 - لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ حتى تاريخه.
 - هذا وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية السنوية وفقاً لأحكام القانون في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وذلك عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.
- ٢-٣-١٩ الضريبة العامة على المبيعات**
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن وجود بعض نقاط الخلاف التي يتم بحثها بواسطة لجنة إعادة الفحص وقد تم سداد مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مصري لحين صدور قرار اللجنة.
 - تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وقامت الشركة بسداد كافة فروق الفحص الضريبي عن تلك السنوات وبالتالي لا يوجد أية التزامات ضريبية عن تلك السنوات.
 - تم فحص الشركة عن الاعوام من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٣٨١ ٤ جنيه وقد تم سداد الفروق بالإضافة الى مبلغ ٥٢٥ ٣ جنيه ضريبة اضافية.
 - ولم يتم فحص الشركة عن الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبة في المواعيد القانونية.

- ٣-٣-١٩ ضريبة كسب العمل**
- تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة عن السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١ وذلك عن ضريبة كسب العمل المستحقة على المورد الأجنبي أ.بى. أندرسون بمبلغ ٢٧٣ ٣٧٨ جنيهه وقد تم الطعن على هذه المطالبة وجارى مناقشة الموضوع بالمأمورية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠١ وإخطار الشركة بالنماذج الضريبية وقامت الشركة بسداد الضريبة مع إعادة فحص بند الضريبة المستحقة بمبلغ ٤٨٥ ٠٠١ ومبلغ ٨٥٥ ٣٥٤ جنيهه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي ورسم تنمية بمبلغ ٢٩ ٠٨٩ ومبلغ ٧١٥ ٢٠ جنيهه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي وقد أسفر إعادة الفحص عن ضريبة قدرها ٩٧ ٥٦٠ جنيهه شاملة الغرامات المستحقة وتم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ وقد تم الاعتراض على ما جاء بالنماذج وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية لإنهاء الخلاف البالغ قيمته ١١٧ ٨١٧ جنيهه مصرى عن تلك السنوات، وقد قام مركز كبار الممولين بخصم مبلغ ٢٩٨ ٢٨٧ جنيهه مقاصة من الرصيد الدائن المستحق للشركة وقامت الشركة بالاعتراض على نموذج الحجز وما زال الخلاف منظورا وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تسلمت الشركة مطالبة ونموذج (٣٨) مرتبات بقيمة فروق ضريبية عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٤٣ ٥٤٩ جنيهه وقد قامت الشركة بالاعتراض على ذلك النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ ولم يتم إخطار الشركة بأية مطالبات بعد.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.
- ٤-٣-١٩ ضريبة الدمغة**
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وتم سداد كافة الفروق الناتجة عن الفحص ولا توجد أية خلافات مع المصلحة.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقد أسفر الفحص عن استحقاق ضريبة قدرها ٣٢٣ ٥٢ جنيهه وقد تم الطعن على هذا النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الفترة من اول عام ٢٠١١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.
- ٤-١٩ الموقف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)**
- ١-٤-١٩ ضريبة شركات الأموال**
- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة التابعة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها الى اللجنة الداخلية.
- جاري التجهيز للفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١.

- ٢-٤-١٩ **ضريبة كسب العمل**
- تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة التابعة في هذا الخصوص.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠٠٨/٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف الى اللجان الداخلية لنظر الخلاف.
- ٣-٤-١٩ **ضريبة المبيعات**
- تم الفحص حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ولا يوجد أى مطالبات ضريبية مستحقة.
- تم الفحص الضريبي للفترة من أول يوليو ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.
- ٤-٤-١٩ **ضريبة الدمغة**
تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة عن هذه الفترة وحتى تاريخه.
- ٥-١٩ **الموقف الضريبي لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات (شركة تابعة)**
- ١-٥-١٩ **الضريبة على شركات الأموال**
- الإعفاء الضريبي**
- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.
- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ في مزاوله النشاط ولا توجد أي إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزاوله النشاط تم كلية في أول فبراير ٢٠٠٢ وهي تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التي تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم لمجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فإن الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
- وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق والصادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي قضى بأحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات اعتباراً من السنة التالية لبدء الإنتاج أو مزاوله النشاط أي اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ على أن يشمل المدة ما بين تاريخ بدء الإنتاج في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وقد تم التأشير في البطاقة الضريبية بذلك مع حفظ حق المصلحة إخضاع أى مبيعات خارج المجتمع العمراني عند الفحص وكذلك إلغاء الإعفاء في حالة صدور حكم الاستئناف بما لا يوافق الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق.
- وقد انتهت فترة الاعفاء الضريبي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبدأت الشركة في الخضوع للضريبة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣.

٢-٥-١٩ موقف الفحص الضريبي

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ موضحاً به عناصر ربط الضريبة وقيمتها وقامت الشركة بالاعتراض في الموعد القانوني. وقد قامت المأمورية بإخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بنفس الأسس الواردة بنموذج (١٨) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج. وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج مبلغ ٤٤٨ ٧٤٣ جنيه، هذا وقد صدر قرار لجنة الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٧ بفرض ضريبة على الوعاء المستقل عن السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بمبلغ ٨٩٥ جنيه من واقع نماذج ٤،٣ ضرائب في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٤ من وجهة نظر ضريبة شركات الأموال وقد تم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج ٩٠٦ ٥٠ جنيه وقد تم الاعتراض في الموعد القانوني وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة والحصول على الإعفاء الضريبي. وترى الشركة عدم خضوعها للضريبة حيث أنها تتمتع بالإعفاء الضريبي العشري طبقاً لأحكام القانون وما سبق أن قرره لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وما صدر من أحكام قضائية في حالات المثل والحكم الصادر لصالح الشركة المشار إليه.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

٣-٥-١٩ ضريبة كسب العمل

- تم محاسبة الشركة عن ضريبة المرتبات والأجور حتى عام ١٩٩٦ وقد تم تسوية الفروق الضريبية باللجنة الداخلية.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات منذ ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن ورود مطالبة من مصلحة الضرائب بفروق ضريبية قدرها ٣٩٨ ١٤ جنيه وقد تم الاعتراض على المطالبة في الموعد القانوني.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتقوم الشركة بسداد الضريبة المستحقة على المرتبات والأجور من واقع الإقرارات التي تقدمها.

٤-٥-١٩ ضريبة الدمغة

- تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمغة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٥-٥-١٩ ضريبة المبيعات

- تم محاسبة الشركة حتى عام ٢٠٠٣ ولا توجد أي خلافات.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتم سداد الفروق الضريبية الإضافية.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.

٢٠ - نصيب السهم في (الخسائر) / الأرباح

تم تحديد نصيب السهم من صافي (الخسائر) / الأرباح لمساهمي الشركة القابضة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر وفقا لما يلي:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١		صافي (خسائر)/ أرباح العام
٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠١	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	(جنيه)	
			يخصم:
(١٩١ ٤٠١ ١١٢)	(٣ ٨٩٠ ٣٢٦)	(جنيه)	حصة العاملين *
(١٢ ٠٢٧ ٩٦٩)	(١٠٣ ٧١٧)	(جنيه)	حصة مجلس الإدارة *
٧٦١ ٩١٧ ٥٢٠	(٢٠٣ ٢٩٨ ٣٣٤)	(جنيه)	صافي (الخسارة)/ الربح القابل للتوزيع
١٣ ٣٦٤ ٤٣١	١٣ ٣٦٤ ٤٣١	(سهم)	الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية العام
٥٧,٠١	(١٥,٢١)	(جنيه/سهم)	نصيب السهم من صافي(الخسائر)/ الأرباح

* تم احتساب حصة العاملين وأعضاء مجلس إدارة للشركة القابضة في صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ على أساس مشروع توزيع افتراضى حدد في ضوء توزيعات الأرباح النقدية الفترية المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ الأول من أكتوبر ٢٠١٤ ووفقا للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ و التي أظهرت صافي ربح الفترة بمبلغ ١٨٣ ٦٠١ ٠٥٦ جنيه مصري واجمالي أرباح مرحلة بلغت ٣٤٤ ٤٥٤ ١٠٦ ٠١٦ جنيه مصرى في ذلك التاريخ ، حيث قررت الجمعية العامة للشركة القابضة توزيع أرباح ٣٣٥ ١٠٧ ٢٦٠ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بمبلغ ١٤٧ ٦٣٤ ٥٦ جنيه مصري و ٩٩٣ ٣٠٠٦ جنيه مصري على التوالي بواقع ١٥ جنيه مصري للسهم (إيضاح ٢٧-١)، بالإضافة إلي مقترح مجلس الإدارة عن توزيعات النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ليلبغ توزيعات الأرباح المقترحة عن العام مبلغ ٤٨٢ ٧٤١ ٣١٦ جنيه مصري شاملة حصة العاملين ومجلس الإدارة.

* بناء على قرار الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٤ ووفقا للقوائم المالية المستقلة للشركة القابضة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تم توزيع أرباح نقدية بلغت ٣٩٨ ٤٧٩ ١٠٤١ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بواقع ٦٠ جنيه مصري للسهم ومتضمنة فروق الأرباح المستحقة عن سنوات سابقة نتيجة فرق العلاوات الاجتماعية بمبلغ ٦٣٧ ٦٣٦ ٣٤ جنيه مصري.

٢١ - نظام التأمينات والمعاشات

تساهم الشركة القابضة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحميل قائمة الدخل المجمعة بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة القابضة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٢٩,٩ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" في هذا الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٤,١ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

٢٢- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

١-٢٢ تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتتم المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٢٢-٢).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات والخامات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - حديد عز - العز لدرفلة الصلب - شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة لتلك الشركات وتتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتى:-

أولاً: أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٨٤٥ ٤٨٠	٢ ٩٩٥ ٣٢٥	شركة حديد عز
١٩٦ ٤٧٧	--	شركة العز لدرفلة الصلب
٦٤ ٧٦٤	١ ٧٣٧	شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
<u>١ ١٠٦ ٧٢١</u>	<u>٢ ٩٩٧ ٠٦٢</u>	<u>إجمالي الرصيد المدين</u>

ثانياً: أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
٢ ٠٧٨ ٣٥٠ ٦٦٣	٢ ٠١٩ ٠٩٥ ٦٣٠	شركة حديد عز
--	٢ ٢٤٩ ١١٥	شركة العز لدرفلة الصلب
٨٩ ٤٦١	٤ ٣٦٧	شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
٤٢ ٥٦٤	--	شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
<u>٢ ٠٧٨ ٤٨٢ ٦٨٨</u>	<u>٢ ٠٢١ ٣٤٩ ١١٢</u>	<u>إجمالي الرصيد الدائن</u>

٢-٢٢ ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تضعها الشركة القابضة وبنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة.

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل مدين	قيمة التعامل دائن
مجموعة شركات العز			
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء	مبيعات حديد تسليح	٦ ١٦٨ ٦٦٤	--
شركة حديد عز	مبيعات ومشتريات	٥٦ ٥٦٩ ٥١٢	٢٥٥ ٦٤٣ ١٣٦
	خرده وحديد تسليح	٦ ٧٥٦ ٩٥٢	--
	معاملات مالية	٥٢ ٠١١ ٤٩٣	--
شركة العز لدرفلة الصلب	مبيعات حديد تسليح	٣ ٤٩٣ ٠٤٨	--
	معاملات مالية	١٩٥ ٧٥٧	--
شركة الجوهرة للبورسلين	مبيعات بالتات	١٢٥ ١٩٥ ٤٢٦	٢٥٥ ٦٤٣ ١٣٦
	<u>الإجمالي</u>		

- ٣-٢٢ هناك تنسيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسية الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير.
- ٤-٢٢ وفقاً للتوجه الإستراتيجي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس (شركة تابعة) تحقياً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدر شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصانع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.
- ٥-٢٢ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتمثل في التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.
- ٦-٢٢ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأسمال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.
- ٧-٢٢ تقوم الشركة القابضة وشركة كونتراسيتيل "شركة تابعة" بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة ١٦,٥٪ من أجر الإشتراك.
- ٨-٢٢ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الاهلي المصري المساهم في رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الاهلي كابييتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الاجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار امريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الاجل ليصبح القرض تمويل متوسط الاجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري (ايضاح رقم ١٣-١).
- وطبقاً لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة فان البنك الاهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (ايضاح (٤)، (٥)، (١٣-١)).
- ٩-٢٢ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأي ملحقات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الاهلي المصري للشركة التابعة مع تفويض السيد العضو المنتدب للشركة القابضة في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الاهلي المصري وكافة المستندات اللازمة لذلك.
- وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الاهلي المصري في ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بالإضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف (ايضاح ١٣-١).
- كما قررت الجمعية العامة تفويض مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) في إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة في حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية للشركة القابضة على ان لا تتخطى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقاً لآخر ميزانية معتمدة.
- ١٠-٢٢ تم توزيع الغرامة المدفوعة والمقضى بها في قضية السيطرة على منتج الحديد والتي صدر بها حكم محكمة النقض في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة بنسبة ٥٠٪ و ٣٢,٩٦٪ و ١٧,٠٤٪ بقيمة ١٠,٢ مليون جنيه مصري و ٦,٧ مليون جنيه مصري و ٣,٢ مليون جنيه مصري على التوالي.
- ١١-٢٢ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ قرر مجلس إدارة شركة حديد عز (الشركة الأم) الموافقة على قيام الشركة بزيارة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) باستخدام الدائنية المستحقة لشركة حديد عز (الشركة الأم) لدى شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) وذلك على أساس القيمة العادلة للسهم.
- وبتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٤ وافق مجلس إدارة الشركة التابعة على زيادة رأس المال المصدر على أن يكون إكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) في الزيادة من خلال تحويل دائنيها لدى الشركة التابعة الى رأس المال.

٢٣ - الارتباطات الرأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٤٩ مليون جنيه مصري تتمثل في:-

القيمة بالجنيه المصري	
٨ ٠٧٢ ٧٦٩	١- مشروع إنشاء سور أرض بزان وحجرات المحولات
٦ ٩٦١ ٩٣٨	٢- مشروع تصنيع سيارة نقل الخردة
٣ ٩٦٩ ٤٨١	٣- مشروع الإنذار ضد الحريق
٣ ٧٤٦ ٠٣٦	٤- مشروع ساحة تخزين مربعات البيلبت
٣ ٥٠٤ ٠٠٠	٥- تصنيع توريد البواتق
٣ ٠٩٢ ٨٤٩	٦- مشروع ناقل الخردة بإدارة تداول الموارد
٣ ٠٥١ ٦٢٠	٧- الأعمال الإنشائية بمصنع المسطحات
١ ٦٥٥ ٣٩١	٨- توريد نظام سيمنتك
١ ٦١٧ ٥٢١	٩- توريد حلل خبث
١ ٥٨٤ ٦٦٣	١٠- المبنى الإداري - القطاع المالي - القاهرة
١ ٤٣٤ ٥٥٤	١١- مبنى خدمات العملاء
١ ٣٨٥ ٠٥٤	١٢- توريد الموازين بمصنع خدمات المسطحات
١ ٢٨٥ ٣٧٥	١٣- مشروع سور الأرض الجنوبية
٧ ٢٤٤ ٨٧٩	١٤- أخرى
٤٨ ٦٠٦ ١٣٠	إجمالي

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١,٠٢٩ مليون يورو (المعادل لمبلغ ٨,٩ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقي من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللي الايطالية.

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة كونتراسيتل (شركة تابعة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وذلك عن مشروع إنشاء مصنع تكسير الخبث وفصل المعدن بإجمالي ٤٠ مليون جنيه مصري مدرج منهم بالمشروعات تحت التنفيذ بمبلغ ٢٢,٤ مليون جنيه مصري.

٢٤ - الالتزامات المحتملة

١-٢٤ بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية السنة المالية وبيانها كالتالي:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
		اعتمادات مستندية - الشركة القابضة
١١٠ ٣٧٢ ٠١٤	٣٤ ٠٧٢ ٠٧٨	دولار امريكي
٤ ١٨٢ ٣٤٠	١ ٣١٨ ٦٠٦	يورو
٦٧ ٥٠٠	--	جنيه استرليني
		خطابات ضمان - الشركة القابضة
١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠	دولار امريكي
١ ٣٧٨ ٧٢٠	١ ٣٠٦ ٢٢٠	جنيه مصري

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونتراسيتل- شركة تابعة لصالح الغير والقائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٢٤٥ ألف جنيه مصري مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٢٤٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مغطاة بالكامل).

٢-٢٤ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بخلاف العوائد والعمولات والرسم والمصاريف (ايضاح ٢٢-٩).

٢٥- دعاوى ومنازعات قضائية

١-٢٥

دعاوى قضائية بشأن شركة العز للصلب المسطح

حصلت شركة العز للصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية علي رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة في اقامة اية مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إحالة هذا الموضوع إلي محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم علي تلك الرخصة إضافة إلي أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ اجراءات الطعن في الحكم لاغاؤه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية الي دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة عليها وتم تأجيلها الي جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة اخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ سبتمبر ٢٠١٥.

وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

وبناء علي ذلك فإن إدارة الشركة التابعة ترى أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوي.

٢-٢٥

قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة القابضة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر ونسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تحول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوي، وهناك عدد ٥٢ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقى ثلاثة دعاوي لا تزال متداولة.

قام بعض العاملين بالشركة القابضة برفع عدد ٦ دعاوي قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

عدد	الحكم
٢	رفض (ادهم لازالت مستأنفة)
١	سقوط بالتقادم الحولى (لازالت مستأنفة)
١	حكم باعتبارها كأن لم تكن
٢	لازالت متداولة

وترى ادارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق اى من العاملين بها.

٣-٢٥

القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنايات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء التريح أو بتسهيل تريح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية استقالتهم اما باقي السادة العاملين المحالين إلى محكمة الجنايات فأنهم استمروا في شغل وظائفهم اذ ان الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائى من محكمة الجنايات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٠٥١ لسنة ٨٣ وتمت الاحالة إلى محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقد تحددت لها جلسة ١٣ يوليو ٢٠١٥ للاطلاع.

ويرى المستشار القانونى للشركة القابضة الاتى:-

١- يترتب على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطقن النيابة العامة فى أحكام البراءة.

٢- أن الحكم لا يؤثر قانوناً فيما أصدره بشأن العقوبات الأصلية وهي العقوبات المقيدة للحرية والغرامات المالية المقضي بها على نشاط الشركة القابضة أو ذمتها المالية لأن الشخصية المعنوية للشركة القابضة منفصلة قانوناً عن ذمة وشخصية المساهمين فيها والعاملين بها لأن العقوبة شخصية سواء كانت مقيدة للحرية أو جزاء مالي أصلي ولا يؤثر هذا الشق على أموال الشركة القابضة أو أصولها بصفة عامة إذ أنه لم يلزمها بشئ.

٣- قضى الحكم بعقوبات تبعية وهي العزل من الوظيفة ورد مبالغ مالية بالنسبة لمن تمت إدانتهم وهذا الشق أيضاً لا يؤثر سلباً على ذمة الشركة استناداً لما تم بيانه في أولاً، وقد تم تعليق مستحقات العاملين الذين صدرت ضدهم أحكام بالعزل والرد حتى يتم دراسة ما يتبع قانوناً بشأن تلك المستحقات.

٤-٢٥

دعاوى قضائية بشأن التعدي على اراضى الشركة القابضة:

حدثت بعض التعدييات على جزء من اراضى الشركة القابضة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراه من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة فى ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضى ومازالت تلك القضايا متداولة امام القضاء.

دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة والغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بالشركة القابضة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري.

ويرى المستشار القانوني للشركة الآتي:-

- ١- ان الغرامات المقضى بها في الحكم واجب التنفيذ ما لم تقضى محكمة النقض بوقف التنفيذ.
- ٢- التزام شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) بالغرامات المقضى بها على اساس مبدأ المسؤولية التضامنية.
- ٣- الحكم الاستئنافي المشار إليه مرجح الإلغاء إذا ما طعن عليه بالنقض للقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق حيث استندت النيابة في إتهامها الى تقرير داخلي تم اعداده من قبل لجنة داخلية كان قد تم تشكيلها لبحث اسباب ارتفاع اسعار حديد التسليح عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وكان قد تم حفظه من قبل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وهو الجهة الفنية صاحبة الاختصاص في بحث مدي قيام المخالفة من عدمه طبقاً للقانون الذي انتهى الى عدم وجود مخالفة.

بالإضافة الى ان الحكم الإستئنافي لم يراعي تطبيق القانون الأصلح وهي قاعدة دستورية في شأن العقاب اذ ان الفترة محل المسائلة تقع خلال الاعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والقانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو المادة ٢٢ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية وكان الحد الاقصى للغرامة ١٠ ملايين جنيه مصري ولا يؤثر في تعديلها بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ الذي شدد العقوبة برفع الحد الاقصى الى ٣٠٠ مليون جنيه مصري لانه قانون لاحق للواقعة المنسوبة الى المسؤولين بالشركة ولا ينطبق عليهم.

علما بان المحكمة الاقتصادية جنح اقتصادية بجلسة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت قد قضت ببراءتهم جميعا مما نسب إليهم على ما ثبت للمحكمة من أن السيطرة الفعلية على إنتاج حديد التسليح داخل السوق المصرية تحققت لمجموعة شركات العز بحسبان أنها تملك حصة تزيد على ٢٥٪ من تلك السوق ولها التأثير الفعال على الأسعار والتمتع بالريادة السعرية واقل تكلفة إنتاج واعلي هامش ربح وأفضل جودة واكبر طاقة إنتاجية، الأمر الذي لا يمثل بحد ذاته مخالفة لقانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية أو إساءة استخدام الوضع المسيطر الذي يؤدي إلى الاقتصار على توزيع منتج المجموعة أو إلزام التجار المتعاملين مع المجموعة بشراء حديد المجموعة دون التعامل مع المصانع الأخرى أو حتى يمنع الاستيراد من الخارج، وانتهت المحكمة إلى أن أوراق القضية قد خلت من العقود المتضمنة سند المخالفة، الأمر الذي يكون معه الاتهام المسند بالاقتصار على توزيع منتج الحديد الخاص بشركتهم قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون.

وقد قامت الشركة القابضة خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الاول من سبتمبر ٢٠١٤ باصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية باجمالى ٥٥,٥٦٠ مليون جنيه مصري وذلك من تحت حساب قيمة الغرامة المقضى بها نفاذا جزئياً على ذمة الحكم في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

ويرى المستشار القانوني للشركة القابضة عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بالشركة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتتحمل شركة عز الدخيلة للصلب - الاسكندرية والشركات الاخرى بكل الغرامات المالية بنسبة ماعاد عليها من نفع دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

وقامت إدارة الشركة القابضة وشركات المجموعة بالطعن على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ إقتصادية لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة واستناداً لرأى المستشار القانوني للشركة القابضة، فقد تم تحميل الأرباح المرحلة المجمعة بمبلغ ١٠,٢ مليون جنيه مصري يتمثل في نصيب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) من الغرامة المدفوعة (إيضاح ٢٧).

٦-٢٥ شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة:

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء أو البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة عز الدخيلة للصلب الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافا إليها نسبة ٥٪. قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ ألف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، وقد ورد خطاب في ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة في حالة تصفية وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٧-٢٥ شركة EZDK Steel Europe GmbH

قامت الشركة القابضة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة الى دفعات من نصيب الشركة في ناتج التصفية بلغت ٢٨٨ ٨٦٤ جنيه مصري.

-٢٦ هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز اداري علي حسابات الشركة القابضة لدي بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ١٦ مليون جنيه مصري وذلك نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير علي فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب علي المبيعات والشركة لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الإنتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتي الآن (إيضاح رقم ١٣).

قامت مصلحة الضرائب علي المبيعات بمطالبة الشركة القابضة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ علي السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب علي المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز علي أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب علي المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة القابضة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها علي شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ علي السداد وبناءا علي ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الاداري الموقع لصالح هيئة الميناء علي أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك.

وترى ادارة الشركة القابضة بناء علي رأي مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وأشغال الساحات المخصصة لذلك وألقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة علي المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا أو مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها علي خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من ان هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة القابضة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ثم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٢٠١٣ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصري وبجلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر حكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى مجلس الدولة ولم تحدد لهما جلسة حتى الآن.

٢٧- الأرقام المقارنة المجمعة

تم إجراء تسويات على بند مصروفات مستحقة ضمن الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ١٠٠ ٢٥٠ ١٠٠ جنيه مصري مقابل تخفيض الأرباح المرحلة المجمعة بذات المبلغ ويتمثل في قيمة نصيب الشركة القابضة من الغرامات المقضى بها نفاذاً في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ طبقاً لحكم محكمة النقض رقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح وذلك فيما يخص الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦. (إيضاح رقم ٢٥-٥).

وفيما يلي أثر تلك التسويات على القوائم المالية المجمعة:-

٢٧-١ الأثر على بنود الميزانية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (المعدلة) جنية	التسويات جنية	٣١ ديسمبر ٢٠١٣ كما سبق عرضها جنية	البيان
٢ ١٦٠ ٦٥٧ ٨٦٤	١٠ ٢٥٠ ١٠٠	٢ ١٥٠ ٤٠٧ ٧٦٤	الدائنون و الأرصدة الدائنة الأخرى
٥٢٧ ٩١٥ ١٣٣	(١٠ ٢٥٠ ١٠٠)	٥٣٨ ١٦٥ ٢٣٣	الأرباح المرحلة

٢٧-٢ قائمة التدفقات النقدية المجمعة

تم إجراء إعادة تبويب على ارقام المقارنة لبعض بنود قائمة التدفقات النقدية المجمعة و ذلك لتتماشى مع العرض الحالي (إيضاح رقم ١٢).

٢٨- الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة

٢٨-١ بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٥ قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع ممثلى الهيئة العامة لميناء الإسكندرية على تعديل بعض بنود إتفاق رصيد الخامات التعدينية والمعدات المؤجرة به وذلك إعتباراً من الاول من يناير ٢٠١٥ كالاتي:-

١- تتحمل الشركة القابضة لتكلفة الإصلاح الرأسمالى والصيانة الدورية لجميع المعدات المملوكة لهيئة ميناء الإسكندرية.

٢- زيادة الحد الأدنى للتداول مع السداد مقدماً نصف سنوياً.

٣- زيادة مقابل حق الإنتفاع للأراضى المخصصة بالقرار ١٦٦ لسنة ٢٠٠٩.

٤- زيادة الفئة الشاملة لمقابل الإنتفاع بالمعدات والإشغال للمساحات المخصصة للشركة.

٢٨-٢ قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) على شراء حديد تسليح أطوال بدءاً من الأول من يناير ٢٠١٥ وذلك لمدة ٣ شهور تجدد لمدد متساوية عند إنتهاها مالم يطلب أحد الطرفين إنهاء التعاقد وذلك بحد أقصى ٣٠ ألف طن شهرياً.

٢٨-٣ قرر مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٥ تعديل قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٤ المتعلق بزيادة رأس مال شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) ليصبح سعر السهم الواحد فى الزيادة بقيمة ١٧ دولار أمريكي مع إبقاء كافة الشروط الأخرى بدون تعديل حيث سبق أن وافق مجلس إدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فى ١٢ نوفمبر ٢٠١٤ على زيادة رأس المال المصدر باستخدام الدائنية المستحقة لشركة حديد عز (الشركة الأم) لدى الشركة التابعة وذلك على اساس القيمة العادلة للسهم.

بتاريخ ٩ إبريل ٢٠١٥ وافق مجلس إدارة شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) على دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال المصدر للشركة بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم وبقيمة اسمية ١٠ دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلي علاوة إصدار قدرها ٧ دولار أمريكي للسهم الواحد وبإجمالي مبلغ ٢٥٥ مليون دولار أمريكي وتعديل المادتين رقم (٦، ٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة علي أن يكون أكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) في الزيادة من خلال تحويل دائيتها إلي الشركة التابعة إلي رأس المال.

وبتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة الغير عادية للشركة التابعة علي زيادة رأس المال وفقاً لمقترح مجلس الإدارة وجاري إستكمال الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي للشركة التابعة والتأشير بالسجل التجاري.